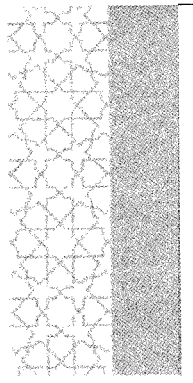




التجربة وعلاقتها بالأدلة الشرعية

د. وليد بن إبراهيم بن علي العجاجي
قسم أصول الفقه – كلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

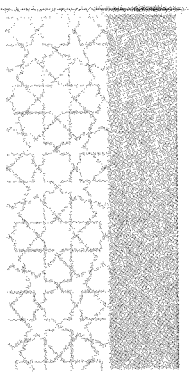


التجربة وعلاقتها بالأدلة الشرعية

د. وليد بن إبراهيم بن علي العجاجي
قسم أصول الفقه - كلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

التجربة تعني في اللغة: الاختبار، ولا يختلف معناها عند الفقهاء عن معناها اللغوي، ويعبر عنها بإطار العادات، أو بتلازم الأسباب والمسببات، وهي تختلف عن الحس، لا اشتراط الفعل فيها، وقبل التجربة تكون الملاحظة، وبعدها تكون الخبرة، وهي من الطرق التي يحصل بها العلم واليقين، والتكرار هو المؤثر في حصول العلم بها، والمعلومات التجريبية يقينية عند من جربها، وقد يكون حكم واحد مجرداً بأكمله عن شخص، وأكثر بآثاره، وغیرم جرباً صلاً عند ثالث، ويرتبط الحكم الشرعي في بعض المسائل الفقهية بمادلت عليه التجربة، والتجربة الصادقة لا تخالف الوحي الثابت الصحيح، ومن أهم ما يستفاد من التجربة في جانب الأدلة النقلية هو حصول الطمأنينة إلى ما جاءت به تلك الأدلة إذا وافقت لها التجربة، والترجيح في بعض معاني تلك الأدلة، ورفع الاحتمال لواردها، وقد تكون التجربة علامة على عدم ثبوت تلك الأدلة وصحتها، ومن الأدلة العقلية ما يعتمد على التجربة كالقبس، والمصلحة، والاستقراء.



مقدمة

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١)، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَقُولُونَ ﴾^(٢)، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾^(٣)، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾^(٤)، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِئَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٥)

اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبعد:

فقد كثر الاعتماد في الزمن المعاصر على التجربة. من حيث إنها طريق إلى المعلومة حتى طال الكلام من خلالها مسائل شرعية أسدّها النقل عن الله تعالى، وعن رسوله ﷺ، لذا رأيت أن أكتب في موضوع (التجربة وعلاقتها بالأدلة الشرعية)، لأبين ما تقبل فيه التجربة وما لا تقبل، وهو سبحانه حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا به.

أ / أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:

(١) علاقته القوية بموضوع علم أصول الفقه، وهو الأدلة الشرعية كما هو رأي كثير من الأصوليين^(٦)، فالتجربة أحياناً تكون من مقدمات الدليل أو من شرائطه، وأحياناً أخرى لا يعدو كونها سبباً في طمأنينة القلب إلى ما جاء به ذلك الدليل، كما أن بعض الأدلة يُعرف ضعفه بسبب مخالفته مقتضى التجربة، وقد يوافق الدليل الضعيف من حيث النظر إلى سنده. مقتضى التجربة؛ فهل يعني ذلك أنه ثابت عمن أسند إليه؟

(١) الآية رقم (٢) من سورة الفاتحة.

(٢) الآية رقم (١) من سورة الأنعام.

(٣) الآية رقم (١) من سورة الكهف.

(٤) الآية رقم (١) من سورة سبأ.

(٥) الآية رقم (١) من سورة فاطر.

(٦) انظر: الإحكام ٥/١، أصول الفقه الحد والموضوع والغلبة ص ٩.

(٢) ارتباط كثير من الفروع الفقهية بالتجربة، حيث إن الشارع سوغ العمل بها والاعتماد عليها في مواطن منها؛ التحقق من رشد القاصر، وخبرة النين يعمل بقولهم في المنازعات، كالقائف، والطبيب، ونحوهما.

ب / أسباب اختيار الموضوع:

(١) أهمية الكتابة في هذا الموضوع، وقد مرّ بيانها آنفاً.

(٢) عدم وجود دراسة تأصيلية شاملة للموضوع.

ج / الدراسات السابقة:

لا يوجد. حسب علمي. دراسة تأصيلية شاملة لهذا الموضوع؛ لكن توجد بعض الدراسات التي تناولت التجربة كأداة لفهم بعض النصوص، كالدراسات المعنية بتفسير القرآن الكريم بحقائق العلم التجريبي، ومن أشهرها:

(١) "التفسير بمكتشفات العلم التجريبي بين المؤيدين والمعارضين"، للدكتور

محمد بن عبد الرحمن الشايع، وهو بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد

بن سعود الإسلامية، العدد (٤)، السنة ١٤١١هـ، ص ٥٤٢٠.

(٢) "التفسير العلمي التجريبي للقرآن الكريم، جذوره، وتطبيقاته، والموقف

منه"، للدكتور عادل بن علي الشدي، وهو من إصدارات مركز بحوث كلية التربية

بجامعة الملك سعود، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

وفي نظري أن الدراسة الأصولية هنا قد أضافت ما يلي:

(١) بيان معنى التجربة، والألفاظ ذات الصلة بها.

(٢) بيان اعتبار التجربة في الشريعة الإسلامية.

(٣) بيان علاقة التجربة بالأدلة الشرعية عموماً نقلياً كانت أم عقلية.

د / خطة الموضوع:

قسمت هذا الموضوع إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة، وفيها الإعلان عن الموضوع، وبيان أهميته، وأسباب اختياره، والدراسات

السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

التمهيد:

وفيه التعريف بالتجربة، وبيان الألفاظ ذات الصلة بها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف التجربة.

المطلب الثاني: تعريف الألفاظ ذات الصلة.

المبحث الأول: اعتبار التجربة في الشريعة الإسلامية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إفادة التجريبيات اليقين أو الظن.

المطلب الثاني: ارتباط الحكم الشرعي في بعض الفروع الفقهية بالتجربة.

المبحث الثاني: علاقة التجربة بالأدلة الشرعية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر التجربة في الأدلة الشرعية.

المطلب الثاني: تعارض الأدلة الشرعية مع ما تقتضيه التجربة.

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

هـ / منهج البحث:

سوف أسلك. بإذن الله تعالى. المنهج المعتمد عند الباحثين، ومن أبرز عناصره:

(١) الاستقراء التام لمصادر الموضوع، ومراجعته المتقدمة والمتأخرة.

(٢) الاعتناء بضرب الأمثلة الفقهية.

(٣) رسم الآيات بالرسم العثماني، مع بيان أرقامها، وعزوها إلى سورها.

(٤) تخريج الأحاديث والآثار الواردة في صلب البحث من مصادرها من كتب

السنة، والاكتفاء بالصحيحين أو أحدهما. إن كان الحديث فيهما أو في أحدهما.

وإلا خرجتها من مصادر أخرى معتمدة، وبيان ما قاله أهل الصناعة فيها.

(٥) عزو نصوص العلماء وآرائهم إلى كتبهم مباشرة إلا إذا تعذر ذلك فيتم التوثيق

بالواسطة.

(٦) ترجمة الأعلام غير المشهورين عند أهل الفن الذي أنتمي إليه، مع ذكر مصدر

الترجمة.

(٧) بيان معاني غريب الألفاظ من مصادرها ومراجعها المناسبة.

هذا، وإنني لأحمد الله سبحانه وأشكره على ما منَّ به عليَّ من إتمام الكتابة في هذا الموضوع، وأسأله المزيد من فضله وتوفيقه، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كما أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة بعامة البحوث العلمي، ووحدة البحوث في كلية الشريعة على موافقتهم على تمويل هذا البحث، وإتاحتهم لي فرصة إتمامه، والله أسأل أن يجعلنا جميعاً من المتعاونين على البر والتقوى، وأن يرينا الحق حقاً، ويوفقنا لاتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً، وأن يعيننا على اجتنابه، وأن لا يجعلنا ممن يتقدم بين يديه ويدي رسوله ﷺ، ولا ممن يقدم آراء الرجال وما نحتته أفكارهم على نصوص الوحي، وهو المسؤول أن يوفقنا لما طلبناه، وأن يجعله خالصاً لوجهه مديناً من رضاه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

التمهيد

التعريف بالتجربة، وبيان الألفاظ ذات الصلة بها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

تعريف التجربة

التجربة في اللغة: مصدر للفعل (جَرَبَ) ^(١)، وهي الاختبار ^(٢)، يقال: رَجُلٌ مُجَرَّبٌ أَي: بَلِيَ ما كان عِنْدَهُ. وَمُجَرَّبٌ: عَرَفَ الأمور ^(٣)، ويقال عند جَوَابِ السَّائِلِ عما أَشْفَى على عِلْمِهِ: (أَنْتَ على المُجَرَّبِ) ^(٤)، ومنه قيل: وحسبك بالمجرب من عليم ^(٥).

ومنه قول الشاعر:

إني امرءٌ قل ما أثنى على أحدٍ حتى أرى بعض ما يأتي وما يذرُّ

لا تحمدنَّ امرءاً حتى تجر به ولا تذمننَّ من لم يبد له الخ برُّ ^(٦)

ولا يختلف معني التجربة عند الفقهاء عن معناها اللغوي ^(٧)، ومن ضرورة التجربة التكرار؛ فهي: ما يحصل من المعرفة بالتكرار ^(٨)، أو هي: معالجة الشيء مرة بعد أخرى حتى يُحَصِّلَ ذلك العلمُ بنظائرها ^(٩).

والتجربة في أي علم: هي اختبار منظم لظاهرة، أو ظواهر يُراد ملاحظتها ملاحظة دقيقة ومنهجية، للكشف عن نتيجة ما، أو تحقيق غرض معين ^(١٠).

والمجربات هي: أمور وقع التصديق بها من الحس بمعاونة قياس خفي، كحكمنا

(١) انظر: العين (جرب) ١١٣/٦.

(٢) انظر: لسان العرب (جرب) ٢٦١/١، القاموس المحيط (جرب) ص ٨٥.

(٣) انظر: لسان العرب (جرب) ٢٦٢/١، القاموس المحيط (جرب) ص ٨٥.

(٤) انظر: لسان العرب (جرب) ٢٦٢/١.

(٥) البيت لمحمد بن حازم البهلي، وصدره: بلوت الناس مذ خمسین عاماً.

انظر: الأغاني ١٠٢/١٤.

(٦) البيتان يسهبان للنجلثي الحارثي، وهو قيس بن عمر وبن مالك شاعر علي عليه السلام.

انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٢٢/١، خزائن الأدب ٤٤٨/١٠.

وفي المثل العربي: (لا تهرف قبل أن تعرف)، أي: لا تمدح قبل أن تختبر.

انظر: العقد المفرد ٢٨/٣.

(٧) انظر: المصباح المنير (جرب) ص ٣٧، الموسوعة الفقهية الكويتية ١٥٨/١٠.

(٨) انظر: التعاريف ص ١٦٠.

(٩) انظر: التعاريف ص ١٦١.

(١٠) انظر: المعجم الوسيط ص ١١٤.

بأن الضرب مؤلم للحيوان، وأن القطع مؤلم، وأن جَزَّ الرقبة مُهلك، وأن السقْمونيا^(١) مُسهِّل، وأن الخبز مُشْبِع، وأن الماء مرو، وأن النار محرقة^(٢).

ويقصد بالحس في قولنا بأن المجربات: ((أُمُور وقع التصديق بها من الحس بمعاونة قياس خفي)) عدا حاسة السمع^(٣)، والعلم الحاصل بالتجربة قائم على الحس مع معاونة قياس خفي يحصل به تعميم حكم ما جَرَّب ووقع. ((وليس في شيء من الحسيات الباطنة والظاهرة قضايا كلية... وكذلك التجربة إنما تقع على أمور معينة محسوسة، وإنما يحكم العقل على النظائر بالتشبيه، وهو قياس التمثيل))^(٤).

ولتوضيح هذا الأمر أكثر، فإننا نضرب مثلاً له، فنقول: إن حكمنا بأن هذا الحجر يهوي للأرض قد علمناه من طريق الحس وحده، لكن حكمنا على كل حجر بأنه يهوي إلى الأرض، فهو قضية عامة لا قضية في عين، وليس للحس إلا قضية في عين، ونحن إنما حكمنا على كل حجر بأنه يهوي إلى الأرض من طريق العقل بواسطة الحس، ويتكرر الإحساس مرة بعد أخرى، إذ المرة الواحدة لا تحصيل العلم، وكذلك من تألم له موضع، فصبَّ عليه مائعاً فزال ألمه، لم يحصل له علم بأن صبَّ ذلك المائع مُزِيل لذلك الألم، إلا من طريق العقل بواسطة الحس^(٥).

ومما سبق ذكره عن التجربة، ندرك ما يلي:

أولاً: أن التجربة لا تخلو من قوة قياسية خفية تخالط المشاهدات، وهي أنه لو كان هذا الأمر اتفاقياً أو عرضياً غير لازم، لما استمر في الأكثر من غير اختلاف، حتى إذا لم يوجد ذلك اللازم استبعدت النفس تأخره عنه وعدته نادراً، وطلبت له سبباً عارضاً ملغاً وإذا اجتمع هذا الإحساس متكرراً مرة بعد أخرى، وانضم إليه القياس الذي ذكرناه أذعنت النفس للتصديق به، فإذا ن هذا الوقوع المتكرر إنما يستند إلى سبب وإن لم تعرف

(١) السقْمونيا: بفتح السين والقف وضم الميم وكسر النون: من العقاقير التي يتفع بقليلها، وهي نبات يستخرج منه دواء مسهل للبطن ومزيل لدوده.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١٤٢/٣، المعجم الوسيط ص ٤٣٧.

(٢) انظر: معيار العلم ص ١٧٩، روضة الناظر ١٣٢/٨.

(٣) انظر: الرد على المنطقيين ص ٩٢٩٢.

(٤) مجموع الفتاوى ٧٠/٩.

(٥) انظر: المستصفى ٤٥/٨، شرح الطوسي على الإشارات والتهيهات ص ٢٤٦.

ماهية ذلك السبب، وكلما علم حصول السبب حكم بوجود المسبب قطعاً، وذلك لأن العلم بسببية السبب. وإن لم تعرف ماهيته. يكفي في العلم بوجود المسبب^(١).
ثانياً: ذكر بعضهم أنه لا بدّ في التجريبيات من وقوع فعل الإنسان، وجعلوا هذان الفروقات بين التجربة وبين الحدس^(٢)، يقول شيخ الإسلام: ((والحدسيات. عند من يثبتها منهم. من جنس التجريبيات^(٣)، لا كن الفرق أن التجربة تتعلّق بفعل المجرب، كالأطعمة والأشربة والأدوية، والحدس يتعلّق بغير فعل، كاختلاف أشكال القمر عند اختلاف مقابلته للشمس، وهو في الحقيقة تجربة علمية بلا عمل))^(٤).
ومع اشتراط الفعل في التجربة؛ إلا أنه لا يشترط أن يكون الفعل صارماً من الحكم المجرب بنفسه، بل يكفي وقوعه من غيره، كما إذا تناول شخص دواء ووقع الإسهال بسببه، وشاهد شخص آخر ذلك مراراً حصل له بتلك المشاهدة العلم التجريبي قطعاً^(٥).

(١) انظر: معيار العلم ص ١٨٠، شرح الطوسي على الإشارات والتنبيهات ص ٣٤٦.

(٢) الحدسيات: هي القضايا التي يحكم فيها العقل بواحدة لا بمرجعية تصور الطرفين كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس؛ فإن هذا الحكم مستفاد بواحدة مشهودة تشكّلته المختلطة بحسب اختلاف أو ضاعه من الشمس قرناً وبعداً، فالاحس: سرعة انتقال النور من المبادئ إلى المطالب، والمبادئ هنا: كون القمر كما قرب من الشمس قوي نوره، ونكر العطار أن وصف الاحس بالسرعة هنا فيه تجويز، وبين العلامة ابن سعيد بأن السرعة من الأوصاف العارضة للحركة ولا حركة في الاحس.

والأشهر أن الحدسيات من اليقينيات، وعليها بعض العلماء، كالقاضي العضد الإرجي. من الظنات. انظر: شرح مختصر المتن مع حاشية التفتازاني ٩٠/٩١، شرح الخبيصي مع حاشية العطار وابن سعيد ص ٢٥٤، ٢٥٣.

(٣) فإن فيها تكرار المشاهدة ومقارنة القبيل الخفي.

انظر: شرح الخبيصي ص ٢٥٤.

وفي إيضاح الميهم ص ١٨ عرف الحدسيات بأنها: ما حكم به العقل والاحس من غير توقّف على تكرار العلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، أي: الظن بذلك ظناً قوياً.

قلت: لعل من فرق بين الحدسيات هنا بكونها لم تشترك مع التجريبيات في تكرار المشاهدة هو بسبب أن التجريبيات تفيد اليقين بخلاف الحدسيات.

(٤) مجموع الفتاوى ٧٠/٩١، وهناك فرق آخر، وهو أن السبب في المجربات معلوم لسببية غير معلوم للماهية، فذلك كان القائلين الممارنين لها قبيحاً واحداً، وهو أنه لو لم يكن له لم يكن داءً ما أو أكثر، وإن السبب في الحدسيات معلوم لسببية والماهية، فذلك كان الممارنين لها أقسى مختلطة بحسب اختلاف الحال في ماهياتها.

انظر: حاشية العطار على شرح الخبيصي ص ٢٥٣.

(٥) انظر: كشف اصطلاحات الفنون ٣٨٢/٨.

وقد انتقد شيخ الإسلام منهج المناطقة في قصرهم العلم بالمجربات على من علمها ولا تكون حجة على غيره ^(١) بقوله: ((وهذا تفريق فاسد، وهو أصل من أصول الإلحاد والكفر، فإن المنقول عن الأنبياء بالتواتر من المعجزات وغيرها ^(٢)، يقول أحدهؤلاء: بناءً عن هذا الفرق هذا لم يتواتر عندي، فلا تقوم به الحجة عليّ وليس ذلك بشرط ومن هذا الباب إنكار كثير من أهل البدع والكلام والفلسفة لما يعلمه أهل الحديث من الآثار النبوية، فإن هؤلاء يقولون: إنها غير معلومة لنا كما يقول من يقول من الكفار: إن معجزات الأنبياء غير معلومة له، وهذا لكونهم لم يعلموا السبب الموجب للعلم بذلك والحجة قائمة عليهم تواتر عندهم أم لا)) ^(٣).

ثم بيّن. رحمه الله. أن الحسيات والمتواترات والمجربات يمكن أن تكون دليلاً ومصدراً من مصادر المعرفة، ولا يفرق بينها، ويمكن أن ننقل نصاً يوضح هذه المسألة يقول شيخ الإسلام: ((وقد ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أن القضايا المعلومة بالتواتر والتجربة والحدس يختص بها من علمها بهذه الطريق، فلا تكون حجة على غيره بخلاف غيرها، فإنها مشتركة يحتج بها على المنازع، وقد بينا في غير هذا الموضع أن هذا تفريق فاسد؛ فإن الحسيات الظاهرة والباطنة تنقسم إلى خاصة وعامة. وليس ما رآه زيد أو شمه أو ذاقه أو لمسّه يجب اشتراك الناس فيه، وكذلك ما وجدّه في نفسه من جوعه وعطشه وألمه ولذته، ولكن بعض الحسيات قد تكون مشتركة بين الناس، كاشتراكهم في رؤية الشمس والقمر والكواكب، وأخص من ذلك اشتراك أهل البلد الواحد في رؤية ما عندهم من جبل وجامع ونهر وغير ذلك من الأمور المخلوقة والمصنوعة.

وكذلك الأمور المعلومة بالتواتر والتجارب قد يشترك فيها عامة الناس كاشتراك الناس في العلم بوجود مكة ونحوها من البلاد المشهورة، واشتراكهم في وجود البحر ^(٤) وأكثرهم ما رآه، واشتراكهم في العلم بوجود موسى وعيسى ومحمد وادعائهم النبوة ونحو ذلك، فإن هؤلاء قد تواتر خبرهم إلى عامة بني آدم وإن قدر من لم

(١) انظر: شرح الطوسي على الإشارات والتنبيهات ص ٣٤٧، إيضاح المبهم ص ١٨.

(٢) يعني وإن وقع العلم بها للأنبياء إلا أن ذلك لا يعني عدم الاحتجاج بها على غيرهم.

(٣) مجموع الفتاوى ١٠٤/٩.

(٤) يعني: العلم بوجوده.

ونحو ذلك؛ فإن هؤلاء قد تواتر خبرهم إلى عامة بني آدم، وإن قدر من لم يبلغه أخبارهم، فهم في أطراف المعمورة لا في الوسط.... وكذلك المجربات؛ فعامة الناس قد جربوا أن شرب الماء يحصل معه الري، وأن قطع العنق يحصل معه الموت، وأن الضرب الشديد يوجب الألم، والعلم بهذه القضية الكلية تجريبي، فإن الحس إنما يدرك رياً معيلاً وموت شخص معين، وألم شخص معين، أما كون كل من فُعِلَ به ذلك يحصل له مثل ذلك، فهذه القضية الكلية لا تعلم بالحس، بل بما يتركب من الحس والعقل (...)^(١).

ثالثاً: أن لفظ التجربة يستعمل فيما هو مقدور عليه، وفيما ليس مقدوراً عليه وذلك أن التجربة تقع على أمور معينة محسوسة ويحكم العقل على نظائرها بالتشبيه؛ فإن كان الحس المقرون بالعقل من فعل الإنسان، كأكله، وشربه، وتناوله الدواء، سمي تجربة، وإن كان خارجاً عن قدرته، كتغير أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمي حدساً. وقد يسمى بعض الناس كل ذلك تجربة^(٢).

المطلب الثاني

الأفاظ ذات الصلة

أولاً: الخبرة؛

الخبرة في اللغة: مصدر خَبَرَ، وهي العلم بالشيء^(٣)، بل إن الخبر: هو العلم بكنه المعلومات على حقائقها، ففيه معنى زائد عن العلم^(٤)، تقول: لي بفلان خبرة وخبر^(٥)، والله تعالى هو الخبر، أي: العالم بما كان وما يكون^(٦)، والذي ليس لديه خبرة يسمى جاهلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾^(٧) فالجهل هنا هو ضدُّ الخبرة، والمعنى: يَحْسَبُهُم مَّن لَمْ يَخْبِرْ أَمْرَهُمْ^(٨)، والخبرة: الاختبار، تقول:

(١) الرد على المنطقيين ص ٩٢، ٩٣.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين ص ٩٣، ٩٤.

(٣) انظر: لسان العرب (خبر) ٢٢٧/٤.

(٤) انظر: الفروق اللغوية ص ١٧٨، لسان العرب (خبر) ٢٢٦/٤.

(٥) انظر: مقاييس اللغة (خبر) ٢٣٩/٢.

(٦) انظر: لسان العرب (خبر) ٢٢٦/٤.

(٧) من الآية رقم (٢٧٣) من سورة البقرة.

(٨) انظر: تهذيب اللغة (جهل) ٢٨/٦، زاد المسير ٣٢٨/١.

أنت أبطن به خيرة، وأطول له عِشْرَة^(١)، والخابر: المختبر المجرب^(٢)، يقول أبو الدرداء: ﴿وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلَهُ﴾^(٣).

ومعناه: أنك إذا أخبرتهم وتعرفت أمرهم قليتهم، أي: أبغضتهم^(٤).

وقد عرّف الرازي الخبرة في الاصطلاح بأنها: معرفة يتوصل إليها بطريق التجربة^(٥)، والصحيح أنها أعم من ذلك؛ فالخبرة: هي المعرفة ببواطن الأمر^(٦)، سواء أكانت هذه المعرفة عن طريق التجربة أم غير ذلك؛ لأن التجربة من التجريب الذي هو تكرير الاختبار والإكثار منه، ولا يلزم في الخبرة التكرار^(٧).
وبعد النظر فيما قيل في تعريف التجربة والخبرة، ندرك ما يلي:

(١) انظر: تهذيب اللغة (خبر) ١٥٧/٧.

(٢) انظر: العين (خبر) ٢٥٨/٤، لسان العرب (خبر) ٢٢٧/٤.

(٣) أخرجه ابن المبارك موقوفاً على أبي الدرداء.

انظر: الزهد لابن المبارك ص ٦١، رقم الأثر (١٨٥).

ونذكر ابن عبد البر أنه من الحكم المشهورة عن أبي الدرداء.

انظر: الاستيعاب ١٢٢٩/٣.

ونسب نظمها لأبي العتاهية بقوله:

أبل من شئت تَقْلَهُ
وتبذله هجرة
عن قليل لفعلة
بعد ود ووصله

انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص ٣٩١.

وهو مثل يضرب في نم النلس، وسوء معاشرتهم.

انظر: مجمع الأمثال للميداني ٣٦٢/٢.

وأخرجه البزار مرفوعاً من طريق سويد بن سعيد، قال: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَ قَالَ: ((وَ هَذَا الْحَدِيثُ لَانَعْلَمُ بِرَوِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْإِظْفَافُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ مَوْفُوفاً، وَلَكِنْ أَسْنَدُهُ سُوءٌ عَنْ بَقِيَّةٍ وَ أَخَافُ أَنْ يَكُونَ بَقِيَّةٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ قَيْسٍ، لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ثَقَّةٌ، وَعَطِيَّةٌ لَيْسَ بِهِ بَلَسٌ، وَ الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ مَرْفُوعٌ.))

انظر: البحر الزخار ٤٠/١٠، وانظر: الكامل ٣٨/٢.

وذكرنا لسناخوي في المقاصد الحسنة ص ٦٨ طرقاً أخرى وضعفها، ثم ذكرنا من شواهده ما في الصحيحين، واللفظ لمسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (أجدون النلس كل بل ما تله لا يجد الرجل فيها راحلة).

انظر: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة ٢٢٨٣/٥، رقم الحديث (٦١٣٣)، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ: النلس كل بل ما تله لا يجد فيها راحلة ١٩٧٣/٤، رقم الحديث (٢٥٤٧).

(٤) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٥٩٦/٢، بحر الفوائد ص ٢٠.

(٥) انظر: تفسير الرازي ١٩١/٢.

(٦) انظر: المفردات في غريب القرآن ص ١٤١، التعريفات ص ١٣٦.

(٧) انظر: الفرق في اللغة ص ١٧٩.

أولاً: أن التجربة إحدى الطرق الموصلة للخبرة التي هي المعرفة ببواطن الأمور. ثانياً: أن التجربة هي اسم للاختبار مع التكرار، ولا يلزم في الطريق الموصلة للخبرة التكرار.

ثانياً: الملاحظة:

الملاحظة في اللغة: مفاعلة من اللحظ^(١)، وهو مصدر لحظ يَلْحَظُ لَحَظًا نَظَرًا إذا نَظَرَ بِمُؤَخَّرِ عَيْنِهِ^(٢)، وهو النظر بشق العين الذي يلي الصدغ^(٣)، وأما النظر بشق العين الذي يلي الأنف، فيسمى (الموق)، واللحاظ. بالفتح. مؤخر العين. وبالكسر. مصدر لاحظته إذا راعيته^(٤).

وتعني الملاحظة في البحث العلمي: مراقبة شيء أو حال طبيعي أو غير طبيعي كما يحدث وتسجيل ما يبدو؛ لغرض علمي أو عملي، كمراقبة نمو النبات، أو ثورة بركان، أو سير كوكب، أو حال مرضية أو علاجية^(٥).

والملاحظة في علم الأخلاق: هي المراقبة، تقول لاحظ سلوكه، أي: راقبه لمعرفة مطابقته للقواعد المرسومة^(٦).

قلت: بل المراقبة دوام الملاحظة، قال الحارث المحاسبي^(٧) عن المراقبة بأنها: (دوام علم القلب بعلم الله . عز وجل . في سكونك وحركتك، عما لا زمًا للقلب)^(٨)، ويؤيد ذلك ما جاء في الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه قال: ((قالت الملائكة: رب،

(١) انظر: لسان العرب (الحظ) ٤٥٨/٧، ٤٥٩.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (الحظ) ٢٦٤/٤.

(٣) الصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحين، وقيل: هو ما بين العين والأذن.

انظر: لسان العرب (صدغ) ٤٣٩/٨.

(٤) انظر: لسان العرب (الحظ) ٤٥٨/٧.

(٥) انظر: المعجم الوسيط ص ٨١٨.

(٦) انظر: المعجم الفلسفي ٤١٦/٢.

(٧) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد البغدادي المحاسبي، شيخ الصوفية، وصاحب التصانيف الزهدية، وقيل سمي بـ (المحاسبي) لأنه كان له حصير عندها وجسبها حاملة للكر، خلف له أبوه مالا كثيرًا فتركه، لظنه مخالفة آبيه في الملة، توفي سنة ٢٤٣هـ.

من مؤلفاته: "الرعاية لحقوق الله"، وله كتب في الزهد والأصول، وله كتب في الرد على المخالفين من المعتزلة والرافضة.

انظر: طبقات الصوفية ص ٥٨، الأساب ٢٠٧/٥، ميزان الاعتدال ١٦٤/٢.

(٨) الوصايا للمحاسبي ص ٣١٣.

ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة، وهو أبصر به، فقال: ارقبوه، فإن عملها، فاكتبوها له بمثلها، وإن تركها، فاكتبوها له حسنة، إنما تركها من جرّاء^(١).

وتطلق الملاحظة على الحقائق المشاهدة التي يقررها الباحث في فرع خاص من فروع المعرفة، كأن يقال: ملاحظات فلكية، وملاحظات طبية، وملاحظات اجتماعية وهلم جرا^(٢).

وإذا تقرر أن الملاحظة هي مشاهدة الظواهر على ما هي عليه في الطبيعة دون تبديل أو تغيير، فإنها تختلف عن التجريب الذي هو منهج علمي قائم على الملاحظة والتصنيف ووضع الفروض، والتحقق من صحتها^(٣)، ومن هنا ندرك أن الملاحظة والتجربة تعبران عن مرحلتين متداخلتين من الناحية العملية، فالباحث يلاحظ، ثم يجرب، ثم يلاحظ نتائج تجربته^(٤)، وكثيراً ما تكون التجربة مجرد ملاحظة محدثة لتوليد فكرة جديدة في ذهن العالم، لا اختبار سابقة موجودة لديه^(٥).

وبعد هذا العرض، فإنه يمكن أن يقال: إن طريق العلم التجريبي يبدأ أولاً بالملاحظة، وهي المشاهدة المجردة للظواهر بلا تبديل ولا تغيير، ثم بالاختبار المنظم لتلك الظواهر من أجل الكشف عن نتيجة ما، أو تحقيق غرض معين، وهذا عين التجربة، فإذا حصل العلم بأن حكم ما لم تجر ملاحظته واختباره من الظواهر هو حكم ما جرى ملاحظته واختباره منها أصبح عند الملاحظ هنا خبرة ومعرفة بهذا الأمر.

* * *

(١) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. انظر: صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتب، وإذا هم بسيئة لم تكتب، ١١٧/٨، رقم الحديث (١٢٩).

(٢) انظر: المنطق الحديث ومنهج البحث ص ٧٩.

(٣) انظر: المعجم الفلسفي ٤١٥/٢.

(٤) انظر: المنطق الحديث وفلسفة العلوم ص ١٦٦، المنطق الحديث ومنهج البحث ص ٨٧، ٧٨.

(٥) انظر: المعجم الفلسفي ٤١٦/٢، المنطق الحديث ومنهج البحث ص ٨٨.

المبحث الأول: اعتبار التجربة في الشريعة الإسلامية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول

إفادة التجريبيات اليقين أو الظن

سبق أن عرفنا أن المجربات أمور وقع التصديق بها من الحس بمعاونة قياس حفي^(١).

فالتجربة من مصادر المعرفة، ووسائل اكتساب الحكمة، وفي الأثر: (لاحكيم إلا ذو تجربة)^(٢).

والحكماء يقولون: التجارب عقل ثانٍ، ودليل هادٍ، وأدبٌ للدهر^(٣)، وهي أصل كبير يُبني

(١) انظر: ص ٢٣٧.

(٢) أخرجه الترمذي عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، و قال فيه: ((هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)).

انظر: سنن الترمذي كتاب البر والصلة، باب ما جاء في التجارب، ٣٧٩/٤، رقم الحديث (٢٠٢٣).
والإمام أحمد، وحكمه محقق المستند على إسناده بالضعف، للضعف دراج، وهو ابن سمعان أبو السمع.
انظر: مسند أحمد ١١٠/١٧.

قال ابن الجوزي: ((قال أحمد: أحاديث دراج منكبر، وقال أبو حاتم الرازي: هو ضعيف)).
انظر: العلل المتعلّقة ٥٤/١.

و صححه ابن حبان، وفيه قال موهب بن يزيد: أ حدروا ته: ((قال لي أحمد بن حنبل: أ يش كذبت بال شلم، فنكرت له هذا الحديث، قال: لو لم تسمع لإلهذا لم تنهب رحلتك)).

انظر: صحيح ابن حبان كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، ٤٢٢/١.
والحاكم، وقال: ((هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه))، وأقره النهي.
انظر: المستدرک ومعه تلخيص المستدرک ٢٩٢/٤.

وصحح إسناده المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير ٤٩٩/٢.
وأخرجه البخاري في الأدب المفرد من هذا الطريق مرفوعاً، وأخرجه من طريق سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب، عن ابن زحر، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد موقوفاً عليه.
انظر: الأدب المفرد، ص ١٩٩، رقم الحديث (٥٦٥).

كما أخرجه البخاري تعليقاً مجزوماً به عن معاوية ؓ موقوفاً عليه.

انظر: صحيح البخاري كتاب الأدب، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، ٢٢٧/٥.
وو صله ابن حجر في التعلّيق عن عيسى بن يونس عن هشلم بن عروة عن أبيه بل فظ: (لاحكيم إلا بالتجارب).

انظر: تغليق التعليق ١٠٤/٥.

وهكذا وصله ابن أبي شيبة بلفظ: (لاحلم إلا التجارب).

انظر: مصنف ابن أبي شيبة ٢٣٨/٥.

وأخرجه البخاري موصولاً في الأدب المفرد عن ابن مسهر عن هشلم بن عروة عن أبيه بل فظ: (لاحلم إلا ذو تجربة، يعيها ثلاثاً).

انظر: الأدب المفرد، ص ١٩٨، رقم الحديث (٥٦٤).

(٣) لباب الآداب لأسماء بن منقذ ص ٣٢٥.

عليه العلم المادي الحديث، المسمى بالعلم التجريبي^(١)، وكثير من الاكتشافات والمخترعات. الطبية مثلاً. مرجعها إلى التجربة.

قال ابن الحاج^(٢): ((أصل الطب إنما هو بالتجربة وعنها أخذ، وكثير من المسلمين من يعرف ذلك لو لم يكن ثم طبيب معروف بذلك... فمن كثرت تجاربه كثرت معرفته فيه، وقد تجد كثيراً من القوابل والعجائز يعرفن جملة من ذلك المعرفة الجيدة، وهذا راجع لما تقدم ذكره من كثرة التجارب))^(٣).

والتجربة قدر زائد على العلوم، ولا يقدر على تحصيله بكثرة العلوم، ولا يتسبب إلا بها، أعني بالتجربة، ويبدل على ذلك ما جاء في حديث المعراج الطويل، وفيه: ثم فرضت عليّ خمسون صلاة، فأقبلت حتى جئت موسى، فقال: ما صنعت؟ قلت: فرضت عليّ

قال بعضهم العقل على ثلاثة أوجه: عقل مولود مطبوع، وهو عقل ابن آدم الذي به فضل على أهل الأرض، وهو محل التكليف والأمر والنهي، و به يكون التمييز والتمييز. والعقل الثاني: هو عقل التأييد الذي يكون مع الإيمان، وهو عقل الأنبياء والصديقين، وذلك بفضل من الله تعالى. والعقل الثالث: هو عقل التجارب والعبر، وذلك ما يأخذه الناس بعضهم من بعض، ومن هذا قول من قال: ملاقة الناس تلقح العقول. انظر: الانتصار لأصحاب الحديث ص ٨١.

يقول الغزالي: ((اسم العقل مشترك يطلق على عدة معانٍ، إذ يطلق على بعض العلوم الضرورية، ويطلق على الغريزة التي يتهيأ بها الإنسان، لدرك العلوم النظرية، ويطلق على العلوم المستفادة من التجربة، حتى إن من لم تحنكه التجارب بهذا الاعتبار لا يسمى عاقلاً، ويطلق على من له وقار وهيبة وسكينة في جلوسه وكلامه، وهو عبارة عن الهدوء، فيقال: فلان عاقل، أي: في هدوءه، وقد يطلق على من جمع العمل إلى العلم حتى إن المفسد وإن كان في غاية من الكياسة، يمنع عن تسميته عاقلاً، فلا يقال للرجل عاقل بل داه، ولا يقال للكافر عاقل. وإن كان محيطاً بجملة العلوم الطبية والهندسية، بل إما فاضلاً وإماداه، وإما كيساً)).

انظر: المستصفى ٢٢٨، وانظر معاني أخرى في المسبودة ص ٥٥٨. وما أشرع أهل العلم والحكمة في باب التجارب شيء كثير لا يسع له هذا البحث. (١) يقصد بالعلم التجريبي في منهج البحث: هو ما يقابل العلم النظري أو الاستنباطي. انظر: المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص ٣٨.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن محمد العديري الفاسي، أحد العلماء المشهورين بالزهد والإصلاح، من أصحاب أبي محمد بن أبي جمر، كان فقيهاً عارفاً بـ منهج مالك، و صاحب جماعة من أبواب القلوب، مات بالقاهرة سنة ٤٣٧هـ.

من مؤلفاته: "المدخل إلى تنمية الأعمال بحسين النيات، والتنبه على كثير من البدع المحدثه والعوائد المتحللة".

انظر: الدياج المنهجي ص ٣٢٧، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/٥٩٩.

(٣) المدخل لابن الحاج ١١٤/٤، وانظر: الفهرست ص ٣٩٨، أجد العلوم ٢/٣٥٤.

خمسون صلاة، قال: أنا أعلم بالناس منك، عالجت بني إسرائيل أشد المعالجة. وإن أمتك لا تطيق، فارجع إلى ربك، فسله، فرجعت، فسألته، فجعلها أربعين، ثم مثله، ثم ثلاثين، ثم مثله، فجعل عشرين، ثم مثله، فجعل عشرين، فأثيت موسى، فقال مثله، فجعلها خمسا، فأثيت موسى، فقال: ما صنعت؟ قلت: جعلها خمسا، فقال مثله، قلت: سلّمتُ بخير، فنودي: إني قد أمضيت فريضتي، وخففت عن عبادي، وأجزى الحسنه عشرين^(١)، ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ أعلم الناس وأفضلهم. سيما وهو حديث عهد بالكلام مع ربه تبارك وتعالى، وورد إلى موضع لم يطأه ملكٌ مقربٌ، ولا نبي مرسل، ثم مع هذا الفضل العظيم قال له موسى عليه السلام: (أنا أعلم بالناس منك)، وذكر له العلة التي لأجلها كان أعلم منه بقوله: (عالجت بني إسرائيل أشد المعالجة)، فأخبره أنه أعلم منه في هذا العلم الخاص الذي لا يوجد ولا يدرك إلا بالمباشرة، وهي التجربة^(٢).

يقول ابن حجر: ((إن التجربة أقوى في تحصيل المطلوب من المعرفة الكثيرة))^(٣)، وقد ذكر أهل العلم أن من الطرق التي يحصل بها العلم واليقين التجريبات ويعبر عنها باطراد العادات^(٤)، أو بتلازم الأسباب والمسببات^(٥).

وبعد ذلك، فإن مما ينبغي أن يُعلمها هنا ما يلي:
أولاً: أن المؤثر في حصول العلم أو الظن عن طريق التجربة هو تكررها، يقول ابن خلدون^(٦): ((التجربة إنما تحصل في المرات المتعددة بالتكرار، ليحصل عنها العلم أو

(١) متفق عليه من حديث مالك بن صعصعة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

انظر: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ١١٧٢/٣، رقم الحديث (٣٠٣٥).

صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء، ١٤٩/٨، رقم الحديث (١٦٤).

(٢) انظر: سبيل الهدى والرشاد، ٢٠٧/٣.

(٣) فتح الباري، ٢١٨/٧.

(٤) انظر: المستصفى، ٤٥/١، روضة الناظر، ١٣٢/١.

(٥) انظر: المستصفى، ٤٦/١.

(٦) هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد، الإشبيلي الأصل، التونسي الموطن، المالكي المذهب، المعروف بابن خلدون، أحد العلماء المؤرخين الحكماء، ولد في تونس سنة ٧٣٢ هـ، وتوفي في القاهرة سنة ٨٠٨ هـ.

من مؤلفاته: "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر"، و"مقدمته" المشهورة لكتاب العبر.

انظر: نيل الابتهاج ص ١٦٩، شذرات الذهب ٧٦/٧.

الظن))^(١).

وإذا تقرر ذلك، فإن عدد المرات التي يحصل بها العلم واليقين لا ينضب، كما لا ينضب عدد المخبرين في التواتر^(٢)، يقول التهانوي^(٣): ((الظاهر أن مصداق التجربة الكلية حصول اليقين. كما في التواتر. لا بلوغ المشاهدة إلى حدٍّ معيّن من الكثرة))^(٤). وكل واقعة وتجربة مثل شاهد مخيّر. ومع كثرة تكرار النتائج في كل واقعة يزداد الظن بأن ما لم يقع. وهو من جنس ما وقع. يأخذ حكمه عن طريق القياس الخفي الذي ذكرناه^(٥). والمرة الواحدة لا يحصل العلم بها^(٦).

ثانياً: الأصل أن الذي يحصل له العلم واليقين بالتجربة هو المجرب نفسه. يقول الغزالي: ((المعلومات التجريبية يقينية عند من جربها. والناس يختلفون في هذه العلوم؛ لاختلافهم في التجربة، فمعرفة الطبيب بأن السقمونيا مسهل. كمعرفتك بأن الماء مروي. وكذلك الحكم بأن المغناطيس جاذب للحديد عند من عرفه... ومن لم يمعن في تجربة الأمور تعوزه جملة من اليقينية؛ فيتعذر عليه ما يلزم منها من النتائج، فيستفيدها من أهل المعرفة بها. وهذا كما أن الأعمى والأصم تعوزهما جملة من العلوم التي تستتج من مقدمات محسوسة حتى يقدر الأعمى على أن يعرف بالبرهان أن الشمس أكبر من الأرض؛ فإن ذلك يعرف بأدلة هندسية تنبني على مقدمات حسية))^(٧). وقد قيل: ((ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي))^(٨). ومهما يكن من أمر؛ فإن تجربة أمر معين وإن وقعت من أشخاص إلا أن المدة الزمنية لتلك التجربة تختلف باختلاف أولئك

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٢.

(٢) انظر: البرهان ٣٧٤/١. معيار العلم ص ١٨٠.

(٣) هو محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي. باحث هندي. من مؤلفاته: "كشاف اصطلاحات الفنون". فرغ من تأليفه سنة ١١٥٨ هـ وله "سبق الغايات في نسق الآيات".

انظر: هدية العارفين ٣٢٦/٦. الأعلام ٢٩٥/٦.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ٣٨٢/١.

(٥) انظر: معيار العلم ص ١٨٠.

(٦) انظر: المستصفى ٤٥/١.

(٧) المستصفى ٤٦٥/١.

(٨) وهي من مقولات الفخر الرازي.

انظر: سبيل أعلام النبلاء ٥٠١/٢١. شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٤٤.

الأشخاص، ذلك أن العقول متفاوتة، ورُبَّ عاقل يهتدي في زمان قليل ما لايهتدي إليه غيره في زمان كثير^(١).

ثالثاً: أن التجربة ربما أوجبت حكماً وقضاً كلياً، وذلك عند ما يكون تكرار الوقوع بحيث لا يحتمل معه تجويز اللامعوق، وقد يكون حكم واحد مجرباً كلياً عند شخص، وأكثرياً عند آخر، وغير مجرب أصلاً عند ثالث^(٢).

المطلب الثاني

ارتباط الحكم الشرعي في بعض الفروع الفقهية بالتجربة

يرتبط الحكم الشرعي في بعض المسائل الفقهية بما دلت عليه التجربة، سواء أكان الدليل على ذلك الارتباط هو النص بحيث يأتي فيه بيان أن حكم تلك المسألة مستفاد من التجربة، أو كان الدليل على ذلك الارتباط هو العرف بحيث تكون التجربة هي الأمر المتعارف عليه هنا، ومن هذه المسائل:

• أنه يجوز لمن جهل الوقت الاعتماد على صياح الديك المجرب، إذا عرف من علمته أنه لا يؤذن إلا عند الوقت^(٣).

وقد سئل ابن حجر الهيتمي^(٤) عن هذه المسألة، فأجاب بقوله: ((يجوز أن يعتمد على صياح الديك المجرب... لأن صياحه مجرد علامة، والمجتهد إنما هو السامع، فجازله اعتمادها))^(٥).

• ومن أظهر المسائل الفقهية ذات العلاقة بالتجربة: معرفة رشد الإنسان وهو

(١) انظر: التقرير والتحجير ٩٠/٢.

(٢) انظر: الإشارات والتنبيهات مع شرح الطوسي ص ٣٤٧.

(٣) انظر: كفاية الأخيار ص ١٥٩.

(٤) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر. نسبة إلى جد من أجداده كان ملازماً للصمت، فشبّه بالحجر. الهيتمي. نسبة إلى محلة أبي الهيثم من إقليم الغربية بمصر. المصري، فقيه شافعي، ومحدث، توفي أبوه وهو صغير، وحصل على إجازات كثيرة في فنون متعددة، وتصدر للإفتاء والتدريس وعمره دون العشرين، ولد سنة ٩٠٩هـ بمصر، وتوفي في مكة سنة ٩٧٣هـ.

من مؤلفاته: "تحفة المحتاج في شرح المنهاج"، و"شرح الأربعين النووية"، و"الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والضلال والزندقة".

انظر: النور السافر ص ٢٥٨، شذرات الذهب ٣٧٠/٨.

(٥) الفتاوى الفقهية الكبرى ١٢٨/٨، وانظر: حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٤٢٧.

حسن نظره في الأموال، ووضع الأمور في مواضعها^(١)، وقد نص الإمام الشافعي على أن معه الصلاح في الدين^(٢)، فجمهور الفقهاء لم يحددوا لذلك سناً معينة بحيث إذا بلغها الإنسان زالت الوصاية عليه، وإنما أوكلوا ذلك إلى ما يظهرونه من أفعال الراشدين، وذلك عن طريق الاختبار والتجربة^(٣).

يقول الله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾^(٤).

وقد سجل بعض الفقهاء مجموعة من الأمور التي تُجرى للإنسان في هذه المرحلة ويستدل بحسن صنيعه فيها على رشده، وهذه الأمور معروفة بالتجربة؛ يقول ابن قدامة: ((واختباره بتمويض التصرفات التي يتصرف فيها أمثاله إليه، فإن كان من أولاد التجار فوِّض إليه البيع والشراء، فإذا تكررت منه، فلم يُغبن. ولم يضيع ما في يديه، فهو رشيد، وإن كان من أولاد الدهاقين^(٥) والكبراء الذين يسان أمثاله من الأسواق دفعت إليه نفقة مدة، لينفقها في مصالحه، فإن كان قيماً بذلك يصرفها في مواقعها، ويستوفي على وكيله، ويستقصى عليه، فهو رشيد، والمرأة يفوض إليها ما يفوض إلى ربة البيت من استئجار الغزالات، وتوكيلها في شراء الكتان، وأشباه ذلك فإن وجدت ضابطة لما في يديها، مستوفية من وكيلها، فهي رشيدة))^(٦).

(١) انظر: تبين الحقائق ١٩٨/٥، المبدع ٣٢٢/٤، التاج والإكلیل ٥٩/٥.

(٢) انظر: الأمر ٢٢٠/٣.

ووافق على ذلك بعض الحنابلة كابن عقيل.

انظر: الإنصاف ٣٦٢/١٣.

والذي يظهر أن الرشيد في كل شيء بحسبه كما نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

انظر: مجموع الفتاوى ٥٦٩/١٠.

(٣) انظر: تفسير الرازي ١٥٤/٩، زاد المسير ١٥/٢.

وخالف في ذلك الإمام أبو حنيفة فذكر أنه إن بلغ خمساً وعشرين سنة دفع إليه ماله ولو لم يرشد.

انظر: الهداية ١٩٤/٨.

ويرى المالكية التفرقة بين الذكر والأنثى، فالذكر يعرف رشده بإصلاح ما له، فيختبر ويعرف عنه ذلك، أما الأنثى، فإن رشدها يكون ببلوغها وتزوجها ودخول زوجها بها مع كونها مطلحة لوالها.

انظر: المعونة ١١٧٢/٢-١١٧٣.

(٤) من الآية رقم (٦) من سورة النساء.

(٥) الدهقان: التاجر، وهو لفظ فارسي معرب.

انظر: لسان العرب (دهقن) ١٦٣/١٢.

(٦) المغني ٦٠٨/٦.

ويقول النووي: ((لا بد من اختبار الصبي، ليعرف حاله في الرشد وعدمه، ويختلف طبقات الناس. فولد التاجر يختبر في البيع والشراء والمماكسة فيهما، وولد الزارع في أمر الزراعة، والإنفاق على القوام بها، والمحترف فيما يتعلق بحرفته، والمرأة في أمر القطن والغزل، وحفظ الأقمشة، وصون الأطعمة عن الهرة والفأرة، وشبهها من مصالح البيت، ولا تكفي المرة الواحدة في الاختبار، بل لا بد من مرتين فأكثر، بحيث يفيد غلبة الظن برشده))^(١).

• وقد حكم الفقهاء بأن المريض الذي يخاف زيادة مرضه بأنه يجوز له الفطر، يقول ابن قدامة بعد ذكر إباحة الإفطار بالمرض: ((والمريض المبيح للفطر هو الشديد الذي يزيد بالصوم، أو يخشى تباطؤ برئه، قيل لأحمد: متى يفطر المريض؟ قال: إذا لم يستطع، قيل: مثل الحمى؟ قال: وأي مرض أشد من الحمى.... والمريض لا ضابط له فإن الأمراض تختلف، منها: ما يضر صاحبه الصوم، ومنها: ما لا أثر للصوم فيه، كوجع الضرس وجرح في الأصبع، والدمل، والقرحة اليسيرة، والجرب، وأشباه ذلك، فلم يصلح المرض ضابطاً، وأمكن اعتباره بالحكمة، وهو ما يخاف منه الضرر، فوجب اعتباره بذلك))^(٢)، فالمريض الذي يتضرر بسبب الصوم يباح له أن يفطر، وإنما تُعرف زيادة المرض هنا بالتجربة^(٣).

• ومن المسائل التي ارتبط الحكم الفقهي فيها بالتجربة: القيافة^(٤)، فقد اشترط من يرى العمل بقول القائف في إلحاق الولد^(٥) أن يكون مجرباً في الإصابة، إذ القيافة أمر

(١) روضة الطالبين ١٨١/٤.

(٢) المغني ٤٠٤/٢، وانظر: الدر المختار ٤٠٤/٣، الشرح الكبير للدريز ٥٣٥/١.

(٣) انظر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٢٥، ص ٢٩.

(٤) أصل القيافة: التتبع، وهي على قسمين:

الأول منهما: قيافة الأثر، ويقال لها العيافة.

والقسم الثاني: قيافة البشر، وهي المرادة هاهنا، وهو علم ما حدث عن كيفية الاستئلال بهيئات أعضائه الشخصين على المشاركة والاتحاد بينهما في النسب والولادة وسائر أحوالهما وأخلاقهما، والاستئلال بهذا الوجه مخصص ببني مدح من العرب، وذلك لمناسبة طيبة حاصلة فيهم، فلا يمكن تعلمه، ووجه تسمية هذا العلم بالقيافة: هو أن صاحبه يتتبع بشرات الإنسان وجلوده وأعضائه وأقدامه.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢١/٤، لسان العرب (قوف) ٢٩٣/٩، أبجد العلوم ٤٣٦/٢.

(٥) القول يقول القائف هنا هو منهج جمهور أهل العلم خلافاً للحنفية.

انظر: الحاوي ٣٨٠/١٧، بدائع الصنائع ٢٤٤/٦، الذخيرة ٣٠٧/٤، كشاف القناع ٢٣٦/٤.

علمي، فلا بد من العلم بمعرفة القائف له، ولا طريق إلى المعرفة إلا التجربة (ومن طرق تجربة القائف لمعرفة كفاءته لدى بعض الفقهاء: أن يُعَرَّض عليه ولد في نسوة ليس فيهن أمه ثلاث مرات، ثم يُعَرَّض عليه في نسوة هي فيهن، فإذا أصاب في الكل، فهو مجرب (٢).

وذكر ابن قدامة من طرق تجربة القائف هنا: أن يترك الصبي مع عشرة من الرجال غير من يدعيه ويرى القائف إياهم، فإن ألحقه بواحد منهم سقط قوله، لأننا نخطأ وإن لم يلحقه بواحد منهم أريناه إياه مع عشرين فيهم مدعيه، فإن ألحقه به لحق، ولو اعتبر بأن يرى صبياً معروف النسب مع قوم فيهم أبوه أو أخوه، فإذا ألحقه بقريبه علمت إصابته، وإن ألحقه بغيره سقط (٣).

• وكذلك الحال مع أهل الخبرة الذين يعمل بقولهم في المنازعات. كالطبيب والمهندس ونحوهما. فلا بد للعمل بقولهم أن تثبت خبرتهم بتجارب مناسبة للخبر: (لا حكيم إلا ذو تجربة) (٤)، ولأنها أمور علمية قائمة على التجارب (٥).

• ولم يختلف الفقهاء في اعتبار التعليم شرطاً في إباحة صيد الجارح، قال ابن قدامة: ((ولا خلاف في اعتبار هذا الشرط))، ثم ذكر أنه ((يعتبر في تعليمه ثلاثة شروط: إذا أرسله استرسل، وإذا زجره انزجر، وإذا أمسك لم يأكل، ويتكرر هذا منه مرة بعد أخرى حتى يصير معلماً في حكم العرف)) (٦).

• وكما أن الفقهاء قد لاحظوا ارتباط الحكم الفقهي بالتجربة فيما سبق يلاحظ من جهة ثبوته، فإنهم في مقابل ذلك قد لاحظوا أن حمل بعض الأفعال والتصرفات على أنها واقعة على سبيل التجربة يؤدي إلى نفي الحكم الفقهي، فهم لا يعدون التجربة إمضاءً للبيع، لذا يجوز تجربة المبيع زمن الخيار، ولا يعني ذلك إمضاء عقد البيع، وإن وقع

(١) انظر: روضة الطالبين ١٢/١٠٢، مطالب أولي النهى ٤/٢٦٦.

(٢) انظر: روضة الطالبين ١٢/١٠٢.

(٣) انظر: المغني ٨/٣٧٥.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ١٠/١٦٠.

(٦) المغني ١٢/٢٦٢، والمالكية لا يعدون من شرط التعليم ترك الأكل من الصيد.

انظر: الاستنكار ٥/٢٧٧، الحاوي ٥/٤١٥، بدائع الصنائع ٥/٥٢.

خلاف، فهو في الحقيقة راجع إلى الخلاف في تحقيق مناط التجربة، فالفقهاء يذكرون صوراً من البياعات ويذكرون جُملاً من تصرفات الناس فيها على سبيل التجربة ويلاحظ فيما ذكره أن التجربة تختلف باختلاف المبيع، فالدابة . مثلاً. يجوز ركوبها، لاختبار سيرها وقوتها^(١)، والثوب يلبس لمعرفة طوله وعرضه^(٢)، ونحو ذلك.

* * *

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢٧٠/٥، تصحيح الفروع ٢٢٤/٦.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٢٧٠/٥، كشاف القناع ٢٠٨/٣.

المبحث الثاني: علاقة التجربة بالأدلة الشرعية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول

أثر التجربة في الأدلة الشرعية.

للتجربة علاقة بالأدلة الشرعية. ويمكن بيان ذلك في جانبين:

الجانب الأول منهما: علاقة التجربة بالأدلة النقلية.

يقصد بالأدلة النقلية: ما أثبتته الشارع وجاء به مما لا يعلم إلا بطريق السمع والنقل، وتسمى بالأدلة السمعية، بمعنى أنه لا مدخل للمجهول في تكوينها وإيجادها، وعم له قاصراً على فهم الأحكام من باب عد ثبوتها، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، ومثلها العرف، وقول الصحابي، وشرع من قبلنا عند من يعدها من الأدلة^(١).

ومعلوم أن المصدر الأساس للشرعية هو كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ، فما جاءنا من طريق الكتاب وصحيح السنة، فإن الواجب علينا الأخذ به والتسليم والإيمان، وإذا كانت التجارب على وفق ما نص عليه الشارع، فإن ذلك يورث طمأنينة إلى ما جاءت به تلك النصوص، كما حصلت الطمأنينة لبعض خلق الله لما شاهدوا قدرة الله على إحياء الموتى، وهو أمر سبق وأن حصل العلم بالإخبار به، ثم حصلت الطمأنينة بإبصاره ومشاهدته، يقول تعالى: ﴿أَوَكَلْدَىٰ مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ. قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ. قَالَ بَل لَّبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَأَنْظَرُوهُ إِلَىٰ طَعَامِكُمْ وَشَرَابِكُمْ لَمْ يَتَسَنَّهْ. وَأَنْظَرُوهُ إِلَىٰ حِمَارِكُمْ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ. وَأَنْظَرُوهُ إِلَىٰ الْعُظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا. فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. ﴿٣٥٩﴾﴾ (أفقلوه تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ. أَي: فلما اتضح له عياناً ما كان مستنكراً من قدرة الله وعظمته عنده قبل عيانه ذلك، قال: أعلم الآن بعد المعاينة والاتضح والبيان أن الله على كل شيء قدير﴾) أو

(١) انظر: التلخيص ١/١٦٦، شنيف المسامع ١/٣٢٧، أصول الفقه لشبلي ص ٦٢، معالم أصول الفقه ص ٩٦.

(٢) الآية رقم (٢٥٩) من سورة البقرة.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٤٥/٣.

لا شك في أن تلك المشاهدة أفادت نوع توكيد وطمأنينة لذلك المشاهد^(١).

وقد أخبر الله تعالى. في سياق بيان قدرته تعالى على إحياء الموتى. عن خليله إبراهيم. عليه السلام. أنه اجت مع له الع لم ب قدرة الله تعالى استدلالاً ومشاهدة، فاطمأن. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِكَ ثُبُورٌ ۚ قَالَ بَلَىٰ وَلَئِنْ لَيْتَمِيعَنَ قُلِّي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٣١﴾^(٢). وذكر الطبري^(٣) بعد أن ساق الأقوال في تأويل الآية أن أولى تلك الأقوال هو أن إبراهيم. عليه السلام. إنما سأل ربه لما رأى الحوت الذي بعضه في البر. وبعضه في البحر. تأكل منه دواب البر والبحر. ألقى الشيطان في نفسه. فقال: (يا إبراهيم متى يجمع الله هذا من بطون هؤلاء؟! فقال: يا رب أرني كيف تحيي الموتى. قال: أولم تؤمن؟ قال: بلى. ولكن ليطمئن قلبي)^(٤).

ولذا قال النبي ﷺ: (نحن أحق بالشك من إبراهيم)^{(٥) (٦)}.

ومعلوم أن اليقين جنسان: أحدهما يقين السمع. والآخر يقين البصر. ويقين البصر أعلاهما. ولذلك قال النبي ﷺ: (ليس الخبر كالمعاينة)^(٧). وحين ذكر قوم موسى. عليه

(١) انظر: تفسير الرازي ٢٦/٧.

(٢) الآية رقم (٢٦٠) من سورة البقرة.

(٣) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غا لب الطبري. رأس المفسرين على الإطلاق. وأحد الأئمة. جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره. وكان أولاً شافعيًا. ثم انفرد بمنهج مستقل. وأقوال واختيارات. وله أتباع ومقلدون. أصله من أهل طبرستان. ولد سنة ٢٢٤ هـ. وتوفي سنة ٣٦٠ هـ.

من مؤلفاته: "تفسير القرآن". وهو أجمل التفاسير لم يؤلف مثله كما ذكره العلماء. جمع فيه بين الرواية والدراسة. و"تاريخ الأمم". و"اختلاف العلماء".

انظر: طبقات الفقهاء ص ١٠٢. تاريخ بغداد ١٦٢/٢. طبقات المفسرين ص ٩٥.

(٤) أخرج هذه الرواية الطبري من روايته عن يونس عن ابن وهب عن ابن زيد.

انظر: تفسير الطبري ٤٨/٣.

(٥) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

انظر: صحيح البخاري. كتاب الأنبياء. باب قوله عز وجل: ونبئهم عن ضيف إبراهيم ١٢٣٣/٣. رقم الحديث (٣٦٩٢).

وصحيح مسلم. كتاب الإيمان. باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة. ١٣٣/١. رقم الحديث (١٥١).

(٦) انظر: تفسير الطبري ٥٠/٣.

(٧) أخرجه الإمام أحمد عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

السلام. عكوفهم على العجل ؛ فأعلمه الله تعالى أن قومه عبدوا العجل لم يلق الألواح؛ فلما عاينهم عاكفين عليه غضب وألقى الألواح. وكذلك المؤمنون بالقيامة والبعث والجنة والنار متيقنون أن ذلك كله حق. وهم في القيامة عند النظر وعيان أهوالها أعلى يقيناً. وقد أراد إبراهيم أن يطمئن قلبه بالنظر الذي هو أعلى اليقين^(٨).

وما قيل في دليل الكتاب وصحيح السنة من حيث إن التجربة ما هي إلا سبب من أسباب طمأنينة القلب إلى ما جاء فيهما يقال مثله في كل دليل نقلي صحيح^(٩).

وقال محقق المسند: حديث صحيح. رجاله ثقات رجال الشيخين.

انظر: مسند أحمد ٢٤٧/٣.

وصححه ابن حبان.

انظر: صحيح ابن حبان كتاب التاريخ، باب بدء الخلق، ٩٦/١٤، رقم الحديث (٦٢١٣).

والحاكم، وقال: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)).

انظر: المستدرک، كتاب التفسير، ٣١٧/٢.

قال المناوي: ((إسناده صحيح)).

انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير ٢٢٠/٢.

قال ابن عدي: ((ويقال: إن هذا لم يسمعه هشيم من أبي بشر، إنما سمعه من أبي عوانة عن أبي بشر فدلّسه)).

انظر: الكامل في ضعفاء الرجال ١٣٦/٧، عال الترمذي الكبير رتبته أبو طالب القاضي ص ٣٨٧.

قال السخاوي: ((أو قول ابن عدي إن هشيم لم يسمعه من أبي بشر، وإنما سمعه من أبي عوانة عنه فدلّسه، لا يمنع صحته...)) وذكر شوهب أخرى للحديث.

انظر: المقاصد الحسنة ص ٥٥٩.

(١) انظر: شرح البخاري لابن بطال ٥٢٥/٩.

(٢) ينبهنا إلى ما يلي:

أولاً: أن عرف الشارع كما لصلا في عرف الشارع العادة المعروفة، وشرع من قبلنا الذي قرره شرعنا كالعقل بالقرعة، وقول أصحابي في ماله مالاً لرأي فيه كأقوالهم. رضي الله عنهم. في المقدرات ونحو ذلك كل ذلك في حقيقته راجع إلى الكتاب والسنة.

انظر: الجواهر الثمينة ص ٢٦٩، الآيات البينات ٢٦٦/٤، التبصرة ص ٢٨٥.

ثانياً: أن قول أصحابي فيما فيه مجال للرأي والاجتهاد لم يسمعه على آراء غيرهم واجتهاداتهم. عند من يأخذ به من أهل العلم. والتجارب من جنس تلك الاجتهادات.

انظر: إعلال الموقعين ١٢٣، ١١٩/٤.

ثالثاً: أن عرف الناس. وهو قسيم عرف الشارع، يقصد به: ما استقر في النفوس من جهة القول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول كما استعمال لفظ (الداية) في ذوات الأربع مثلاً، أو قسيم المهر إلى معجل ومؤجل، ونحو ذلك، والعرف والعادة في الاستعمال الفقهي بمعنى واحد.

وقد ذكر أهل العلم شروطاً لا اعتبار هذا العرف منها: أن يكون مطرداً أو غالباً، وقد علمنا بأن مما قيل في معنى التجربة هو أنها أطراف العادات.

ومعنى كون العرف مطرداً: أنه لا يتخلف أبداً، بحيث يكون العمل بالعرف مستمراً في جميع الحوادث، بحيث لا يفهم حال الإطلاق إلا معنى هذا العرف.

والأمثلة والشواهد على موافقة التجارب للنصوص وأثرها في حصول الطمأنينة بما جاءت به تلك النصوص كثيرة جداً. ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا وقع الذباب في شراب أحدكم، فليغمسه، ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه دله والأخرى شفاء))^(١).

يقول ابن القيم: ((واعلم أن في الذباب عندهم قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه، وهي بمنزلة السلاح، فإذا سقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه، فمُر النبي ﷺ أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء، فيغمس كله في الماء والطعام، فيقابل المادة السمية المادة النافعة، فيزول ضررها وهذا طب لا يهتدي إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارج من مشكاة النبوة، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج، ويقر بأن جاء به بأنه أكمل الخلق على الإطلاق، وأنه مؤيد بوحى إلهي خارج عن القوى البشرية. وقد ذكر غير واحد من الأطباء أن لسع الزنبور والعقرب إذا دلك موضعه بالذباب نفع منه نفعاً بيناً وسكّنه. وما ذاك إلا للمادة التي فيه من الشفاء، وإذا دلك به الورم الذي يخرج في شعر العين المسمى شجرة بعد قطع رؤوس الذباب أبرأه))^(٢).

ومنها أيضاً: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حي من أحياء العرب فلم يقرؤهم، فبينما هم كذلك إذ لدغ سيد أولئك، فقالوا: هل معكم من دواء أو راق؟ فقالوا: إنكم لم تقرونا، ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جعلاً، فجعلوا لهم قطيعاً من الشاء، فجعل يقرأ بأمر القرآن، ويجمع بزاقه ويتفل، فبرأ، فأتوا بالشاء، فقالوا:

وير قصد بكون العرف غالباً؛ أنه لا يتخلف كثيراً، بمعنى أن يكون العمل بالعرف وجريانه بين أهله واقعاً في أكثر الحوادث.

انظر: الموافقات ٢/٢١٩، الأشباه والنظائر لمسيوطي ص ١٨٥، ولا بن زعيم ص ١٠٣، شرايع العرف ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين ٢/١٣٤، ١١٤، العرف والعادة ص ٧٣، ١٠، مصادر التشريع في مالانص فيه ص ١٢٣، المدخل الفقهي العلم ٢/٨٧٤، أثر العرف في التشريع الإسلامي ص ١٨٩، بحوث في الاجتهاد فيما لانص فيه ٢/٢٢٢.

(١) أخرجه البخاري.

انظر: صحيح البخاري كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم، فليغمسه، فإن في إحدى جناحيه داء، وفي الأخرى شفاء، ١٢٠٦/٣، رقم الحديث (٣٤٢).

(٢) زاد المعاد ٤/١١٢، وانظر: عمدة القاري ١/٢٠١، وانظر مجموعة من التجارب المعاصرة في التعارض في الحديث ص ٤٨٣.

لا تأخذه حتى نسأل النبي ﷺ، فسألوه، فضحك، وقال: وما أدراك أنها رقية؟! خذوها، واضربوا لي بسهم^(١).

فدل هذا الحديث على حصول شفاء هذا اللديغ بقراءة الفاتحة عليه، فأغنته عن الدواء، وربما بلغت من شفائه ما لم يبلغه الدواء نفسه، هذا مع كون المحل غير قابل إما لكون هؤلاء الحي غير مسلمين، أو أهل بخل ولؤم، فكيف إذا كان المحل قابلاً؟!^(٢). يقول ابن القيم: ((وأما شهادة التجارب بذلك^(٣)، فهي أكثر من أن تذكر، وذلك في كل زمان، وقد جربت أنا من ذلك في نفسي وفي غيري أموراً عجيبة، ولا سيما مدة المقام بمكة، فإنه كان يعرض لي آلام مزعجة بحيث تكاد تقطع الحركة مني، وذلك في أثناء الطواف وغيره؛ فأبادر إلى قراءة الفاتحة، وأمسح بها على محل الألم، ففكته حصة تسقط، جربت ذلك مراراً عديدة، وكنت أخذ قدحاً من ماء زمزم، فأقرأ عليه الفاتحة مراراً، فأشربه، فأجد به من النفع والقوة ما لم أعهد مثله في الدواء والأمر أعظم من ذلك، ولكن بحسب قوة الإيمان، وصحة اليقين^(٤))).

أما إن كانت تلك الأدلة النقلية ضعيفة من حيث نقلها، فهل لنا أن نحكم بصحتها من حيث التجربة؟

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

انظر: صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الرقي بفاتحة الكتاب، ٢١٦٦/٥، رقم الحديث (٥٤٠٤).
وصحيح مسلم، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأنكار، ١٧٢٧/٤، رقم الحديث (٢٢٠١).

(٢) انظر: مدارج السالكين ٥٥/١.

(٣) يقول ابن حجر في تعليقه على حديث اللديغ: ((وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقن بمشروعية الرقي بالفاتحة، ولهذا قال له أصحابه لما رجع: ما كنت تحسن رقية)).

انظر: فتح الباري ٤/٤٥٧.

وقد روى الدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وفيه: فقال: ((وما يدريك أنها رقية؟! فقلت: يا رسول الله شيء أقي في روعي)).

انظر: سنن الدارقطني، ٦٤/٣، رقم الحديث (٢٤٦).

ويقول أبو العباس القرطبي في السبب الذي جعل الراقي يختار سورة الفاتحة للرقية بها: ((وكان هذا الرجل لم أر أن هذه السورة قد خصت بأمور منها: أنها فاتحة الكتاب ومبدؤه، وأنها تتضمن لجميع علوم القرآن من حيث إنها تشتمل على الثناء على الله عز وجل بأوصاف كماله وجلاله، وعلى الأمر بالعبادات، والإخلاص فيها، والاعتراف بالعجز عن القيام بشيء منها إلا بإعانتة تعالى، وعلى الابتغال إلى الله تعالى في الهداية إلى الصراط المستقيم، وكفاية أحوال الناكثين، وعلى بيان عاقبة الجاحدين)).

انظر: المفهم ٥٨٥/٥.

(٤) مدارج السالكين ٥٧/٨.

الحق أن هناك فرقاً بين أن نقول: إن هذا الحديث صحيح من حيث التجربة وإن هذا الحديث صحيح من حيث النقل، لأن الحديث قد يكون صحيحاً من حيث التجربة، ولا يكون صحيحاً من حيث النقل، وهذا يعني أن صحته من حيث التجربة لا تسمح لابن سبته إلى أن قائله هو رسول الله ﷺ.

ويمكن أن يمثل له بقول شريك بن عبد الله القاضي^(١) والمستملي بين يديه حدثنا الأعمش^(٢) عن أبي سفيان^(٣) عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، فدخل ثابت بن موسى الزاهد^(٤) عليه، فلما نظر إلى ثابت قال: ((من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار))^(٥) يريد به ثابتاً، فظن ثابت بن موسى أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد فكان ثابت يحدث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثابت بن موسى^(٦).

(١) هو أبو عبد الله شريك بن عبد الله النخعي، أحد الأعلام، تولى قضاء واسط، ثم الكوفة، صدوق يخ طيء كثيراً، تغير حظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً بدأً شديداً على أهل البدع، توفي سنة ١٧٧هـ، وعلش اثنتين وثمانين سنة.

انظر: الكاشف ٤٨٥/١، تقريب التهذيب ص ٢٦٦.

(٢) هو أبو جعفر الأعمش شيخ المحدثين والمحدثين أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي، أصله من بلاد أري، رأى أنس بن مالك ﷺ، وحفظ عنه، وكان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح، وهو معروف بالتدليس، توفي سنة ١٤٨هـ، وله سبع وثمانون سنة.

انظر: تذكرة الحفاظ ١٥٤/١، شذرات الذهب ٢٢٠/١.

(٣) هو طاحنة بن نافع مولاهم المكي، سكن واسط، تابعي صدوق، مشهور بكثرة روى عن جابر بن عبد الله، وابن عباس، وأنس بن مالك، وروى عنه الأعمش، وشعبة، احتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقروناً بغيره.

انظر: الكنى والأسماء ٢٨٦/١، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤٦٩/٣.

(٤) هو أبو يزيد ثابت بن موسى الكوفي، مشهور بالصلاح والعبادة، إلا أنه لم يترك لفظ الحديث و ضبطه، روى عن شريك بن عبد الله القاضي، توفي سنة ٢٢٩هـ.

انظر: تاريخ الإسلام ١٢٠/١٦، الوافي بالوفيات ٢٨٥/١.

(٥) أخرجه ابن ماجة كتاب إقامة الصلاة وأسنده فيها، باب ما جاء في قيم الليل ٤٢٢/١، رقم الحديث (١٢٣٣)، وقد تتبع ابن الجوزي طرق حديث جابر، وذكر شهادته له آخر، وهو حديث أنس ﷺ، وبين أن كل ما روى عن النبي ﷺ في هذا الإصحاح، وذكر سبب علم صحته.

انظر: الموضوعات ٢٤/٢.

(٦) انظر: اللآلئ المصنوعة ٢٩/٢.

وهذه الصورة نكرها ابن الصلاح في نوع الموضوع، وجعلها شبه وضع من غير تعمد، وتبعه على ذلك النووي، لكن نكرها في المدرج أولى، وهي به أشبه كما صنع ابن حجر.

انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ١٢٩، التقريب مع التدريب ٢٨٧/١، نزهة النظر ص ١٢٤.

قال السندي ^(١): ((وبالجملة فمعنى الحديث ثابت بموافقة القرآن ^(٢) وشهادة التجربة لكن الحفاظ على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت، فذكر القصة)) ^(٣).
وإذا تقرر ذلك، فإنه ينبغي أن نحذر من أن نفتري على رسولنا الكريم ﷺ شيئاً لم يقله، فقد ورد وعيد شديد في حديث متواتر عنه ﷺ بل هو أقوى صورتي التواتر وهو المتواتر لفظاً ومعنى ^(٤): (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) ^(٥)، كما ينبغي أن نحذر من أن نعبد الله بشيء لم يشرعه، وما جاء في باب الأدعية والرقى. وهي نوع خاص من الدعاء ^(٦). من وقوع استجابة الله تعالى لمن دعا بدعوة أو رقى برقية مع كون ذلك الدعاء، أو تلك الرقية غير ثابتة من حيث النظر إلى طريق نقلها إلا أنه لا يمنع من الدعاء بها، لأن الشارع أعطى العباد خيرة في هذا المجال، فقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: (اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك) ^(٧)، وقد وردت كثير من النصوص الآمرة

- (١) هو أبو الحسن نوري لدين محمد بن عبد الله هادي السندي، فقيه حنفي، وعالم بالحدوث والتفسير والعربية، أصله من السند ومولده فيها، وتوطن بالمدينة إلى أن توفي سنة ١٣٨٨هـ.
انظر: هدية العارفين ١/٣٨٨، الأعلام ٦/٢٥٢.
- (٢) يعني قوله تعالى: ﴿سَيَأْتِيهِمْ فِي وُجُوهِهِمْ أَنْ أَتَى السَّجُودَ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْبَةِ﴾. سورة الفتح: ٢٩.
انظر: تفسير ابن كثير ٤/٢٠٤.
- (٣) شرح سنن ابن ماجه ٢/١٢٦.
- (٤) انظر: ظم المتناثر ٢٨/٢٨٨، رقم الحديث (٢)، وقد صنف أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني كتاباً يتبع فيه طرق هذا الحديث، وقد طبعت الكتاب بتحقيق علي حسن عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الأولى، ٤٠٩هـ.
- (٥) متفق عليه من حديث المغيرة.
- انظر: صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النجاسة على الميت، ٤٣٤/٨، رقم الحديث: (١٢٢٩).
وصحيح مسلم في المقدمة، باب تغليب الكذب على رسول الله ﷺ، ١٠/٨، رقم الحديث (٤).
- (٦) وهي ما يقرأ، يطلب الشفاء، وأصل الرقية: العوذة التي يرقى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات.
- انظر: تحفة الأحوزي ٦/٣٦٠، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٢٥٤.
- (٧) أخرجه مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي.
- انظر: صحيح مسلم، باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك، ١٧٢٧/٤، رقم الحديث (٢٢٠٠).
- هذا، وقد دلت النصوص على أن القرآن شفاء، ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْبَرُّ ذِكْرُ اللَّهِ وَشِفَاءُ الْوَيْلِ لَا يُؤْمِرُكَ فِي آذَانِهِمْ وَقَدْ وَهَبَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾. فصلت: ٤٤، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الْفَاسِقِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾. الإسراء: ٨٢، وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (اعلئكم بالشفاءين العسل والقرآن).
- أخرجه ابن ماجه.
- انظر: سنن ابن ماجه كتاب الطب، باب العسل، ١١٤٢/٢، رقم الحديث (٣٤٥٢).
- والحاكم، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.
- انظر: المستدرک مع التلخيص، كتاب الطب، ٤٠٣/٤.

= قال البيهقي: ((رفعه غير معروف، والصحيح موقوف، ورواه وكيع عن سفيان موقوفاً)).
انظر: سنن البيهقي، ٣٤٤/٩.

والفظ (شفاء) مطلق، وفي معناه يقول ابن الجوزي: ((وفي هذا الشفاء ثلاثة أقوال: أحدها: شفاء من اللّلال، لما فيه من الهدى، والثاني: شفاء من السّقم، لما فيه من البركة، والثالث: شفاء من البياض للفرائض والأحكام)).

انظر: زاد المسير ٧٩/٥.

يقول ابن رجب: ((فالقرآن كله شفاء، والفاصلة أعظم سورة فيه، فلها من خصوصية الشفاء ما ليس لغيرها، ولم يزل العارفون يتدأون بها من أسقامهم، ويجدون تأثيرها في البرء والشفاء عاجلاً، ولكن لها هنا كفة ينبغي التفطن لها، وهي: أن القرآن والتعاويذ بمنزلة السلاح، والسلاح يحتاج تأثيره إلى قوة الضارب به، وكون المحل قابلاً للتأثير، فالسلاح يضارب به لا يحده، فمتى كان السلاح سلاحاً تاماً في نفسه لا أفة فيه، والساعدا لضارب به قوي، والمضروب به قابل للقطع أثر القطع لا محالة، ومتى تخلف شيء من هذه الثلاثة تخلف تأثيره.

وكذلك القرآن والتعاويذ تستدعي قوة وهمّة الفاعل وتأثيره وقبول المحل للتأثير، فمتى تخلف الشفاء بهذه القرآن الشرعية كان يخل في واحد من هذين أو فيهما، ومتى وجدنا على وجههما حصل التأثير، فإذا أخذ القلب القرآن بقبول تام وكان للآية في همّة مؤثرة، ونفس فعالة، وقوة صادقة، وعزيمة تامة، وإيمان كامل، وقلب حاضر، وبصيرة نافذة، أثر في إزالة الداء)).

انظر: تفسير الفاتحة لابن رجب ص ٢٩.

ويقول ابن القيم: ((فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية وأداء الدنيا والآخرة وما كل أحد يؤهل لايوفق للاستشفاء به وإذا أحسن العليل التداءي به، ووضع على داءه بصدق وإيمان، وقبول تام، واعتقاد جازم، واستيفاء شروطه لم يقاوم الداء بدأ، وكيف تقاوم الداء كلام رب الأرض والسماوات الذي لو نزل على الجبال لصعد بها، وعلى الأرض لقطعها، فما من مرض من أمراض القلوب والأبدان إلا وفي القرآن سبيل الدلالة على دوائه وسببه والحماية منه لمن رزقه الله فهماً في كتابه)).

انظر: زاد المعاد ٣٥٢/٤.

كما ذكرنا أن القرآن قيمته أنه إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع مجربة، فما إلا ظن بكلام رب العالمين الذي فضله على كل كلام كفضل الله على خلقه، ثم ما الظن بفاتحة الكتاب التي لم ينزل في القرآن، ولا في التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في الزبور مثلاً، المتضمنة لجميع معاني كتب الله، المشتمة على ذكر أصول أسماء الرب تعالى ومجامعها.

انظر: زاد المعاد ١١٧/٤.

ومع تقرير أن القرآن كله شفاء، إلا أنه قد يشكل المجيء بلفظ (من) في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَاهُ شِفَاءً وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ الإسراء: ٨٢، فيكون بعضه شفاء! وقد حمل بعض المفسرين (من) هنا على معنى التبويض، لكن من حيثية وجهه أخرى بحيث لا يقع هذا الإشكال، فنذكر ابن عطية أنه يصح أن تكون (من) للتبويض بحسب أن نزال القرآن إنما هو مبعض، فكأنه قال: ونزل من القرآن شيئاً شيئاً ما فيه كله شفاء.

انظر: المجمر الوجيز ٤٨٠/٣.

وفسر الأوكوسي التبويض هنا بقوله: ((أنه يلعن بار الشفاء الجسماني، وهو من خواص بعض دون بعض، ومن البعض الأول الفاتحة، وفيها آثار مشهورة، وآيات الشفاء، وهي ست...)).

انظر: روح المعاني ١٤٥/١٥.

والذي يظهر أن (من) هنا نايل بيان الجنس، قال ابن القيم: ((والله نايل بيان الجنس لا للتبويض، هذا أصح القولين، كقوله تعالى ﴿رَضِيَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ تَقَبَّلْ وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾﴾ الفتح: ٢٩، وكلهم من الذين آمنوا وعملوا الصالحات)).

انظر: زاد المعاد ١٧٧/٤.

بدعاء الله وطلب قضاء الحاجات منه، وهي مطلقة^(١)، وثبت عنه ﷺ أنه قال لأصحابه ذات يوم: "إن الله هو السلام، فإذا قعد أحدكم في الصلاة، فليقل: التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها، أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم يتخير من المسألة ما شاء"^(٢).

فللإنسان أن يدعو بما شاء بشرط أن لا يدعو بإثم أو قطيعة رحم، فعن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: (ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم، ولا قطيعة رحم، إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث: إما أن تعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه

= وقول المناوي: (الأكثر: من حسيبة لا تبعيضية، فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية، لكن لا يحسن التداوي به إلا الموقنون، ولله حكمة بالغة في إخفاء سر التداوي به عن فوس أكثر العالمين كما له حكمة بالغة في إخفاء كنوز الأرض عنهم)). انظر: فيض القدير ٥٣٧/٤.

قلت: ومهما يكن من أمر، فإن اختيار بعض الآيات للرقية بها لبعض الحالات قد ورد فعله عن بعض السلف والخلف، وهنا ينه على أمرين: الأول منهما: أن اختيارهم لهذه الآيات هو مما فيه خيرة لهم، وقد دل على ذلك الحديث المذكور في صلب البحث (أعر ضوا على رقاكم...)، وكذلك حديث اللديغ، فإن الرقا بالافاتحة لم يكن يعرف أنها رقية، ولعله اختارها لمعرفته بخواص هذه السورة كما مر.

الأمر الثاني: أن اختيارهم لهذه الآيات لا يعني أن غيرها لا يافع. كما تقرر بأن القرآن كله شفاء، لكن لعله من باب موافقة ظاهره لا فضلاً لظهور الحال كما في اختيار آيات الشفاء للمرض، وآيات السكينة للقلق، وآيات التفتيس كالزلزلة. لكل ما فيه عسر كالولادة... الخ، ومع ذلك، فإن له أصلاً، وهو أنه من باب الاستشفاء بالقرآن.

يقول الشيخ ابن عثيمين: ((وأما التجربة فإن كان المجرب له أصل، فإن التجربة تكون تصديقاً له، وإن لم يكن له أصل، فإن كانت هذه التجربة في أمور حسوسة، فلا شك أنها عادمة، وإن كانت في أمور شرعية، فلا.

القرآن الكريم الشفاء به له أصل، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ الإسراء: ٨٢، فإذا جربت آيات من القرآن لمرض من الأمراض ونفعت، صار هذا الذفع تصديقاً لما جاء في القرآن من أنه شفاء للناس.

أما غير الأمور العبدية، فهذه خاضعة للتجربة بلا شك، فلو أن إنساناً مثلاً له بصيرة فيما يخرج من الأرض من الأعشاب ونحوها خرج إلى البر، وجمع ما يرى أن فيه مصلحة، وجرب، فإنه يثبت الحكم به)).

انظر: اللقاء الشهري (لقاء رقم ٣٧، سؤال رقم ٢٦).

(١) مثل قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ غافر: ٦٠، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَافَّةِ﴾ النمل: ٦٢، وقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِلِقَائِهِمْ يَوْمَ يَأْتُوكَ فَتَشْهَدُونَ﴾ البقرة: ١٨٦، وغيرها.

(٢) متفق عليه، واللفظ لمسلم من حديث ابن مسعود.

انظر: صحيح البخاري كتاب الدعوات، باب الدعاء في الصلاة، ٢٣٣٧/٥، رقم الحديث (٥٩٦٩).

وصحيح مسلم كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ٣٠١٨/١، رقم الحديث (٤٠٢).

من السوء مثلها، قالوا: إذاً نكثر، قال: الله أكثر^(١).

وينبغي التنبيه في هذا المقام إلى أنه إذا توافرت في الداعي أسباب الإجابة لاستجيب له، بل قد يستجاب للعبد إذا توافرت فيه بعض تلك الأسباب، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((سبب قضاء حاجة بعض هؤلاء الداعين الأدعية المحرمة أن الرجل منهم قد يكون مضطراً اضطراراً لودعا الله بها مشرك عند وثن لاستجيب له؛ لصدق توجهه إلى الله، وإن كان تحري الدعاء عند الوثن شركاً)).

ثم يقول: ((ومن هنا يغلط كثير من الناس؛ فإنهم يبلغهم أن بعض الأعيان من الصالحين عبدوا عبادة أو دعوا دعاء، ووجدوا أثر تلك العبادة وذلك الدعاء، فيجعلون ذلك دليلاً على استحسان تلك العبادة والدعاء، ويجعلون ذلك العمل سنة كُله قد فعله نبي، وهذا غلط، لما ذكرناه خصوصاً إذا كان ذلك العمل إنما كان أثره بصدق قلم بقلب فاعله حين الفعل، ثم تفعله الأتباع صورة لا صدقاً، فيُضَرُّون به، لأنه ليس العمل مشروعاً فيكون لهم ثواب المتبعين، ولا قام بهم صدق ذلك الفاعل، الذي لعلة بصدق الطلب، وصحة القصد يكفر عن الفاعل)) (٢).

وقد انتقد الشوكاني تصحيح حديث صلاة الحاجة^(٢١)، وعاب على بعض المحدثين

(۱) أخرجه أحمد، وقال المحقق للمسند: ((إسناده جيد)).

انظر: المسند ٢١٣/١٧.

والحكيم، و قال: ((هذا حديث صحيح الإسناد، إلا أن الشيخين لم يخرجاه عن أبي بن عبيد))
 (الرفاعي)، ووافقاه النهي.

انظر: المستدرک مع التلخیص، کتاب الدعاء، ۱/ ۴۹۳.

قال الهيثمي: ((رجاله رجال الصحيح غير علي بن علي الرفاعي، وهو ثقة)).

انظر: مجمع الزوائد ١٠/١٤٩.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/٢١٥، وانظر منه أيضاً: ٢/٢٩٠.

(٢) والحديث في صلاة الحاجة هو عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (تصلي اثنتي عشرة ركعة من ليل أو نهار، تشهد بين كل ركعتين، فإذا جلست في آخر صلاتك، فائت على الله عز وجل، وصل على النبي ﷺ، ثم كبر، واسجد، واقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات، وآية الكرسي سبع مرات، وقل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات، ثم قل: اللهم إني أسألك بما قد ألهز من عرشك، ومتهى الرحمة من كتابك، وأسماك الأعظم، وجذك الأعلى، وكلما تكالفا مئة، = تسأل بعد حاجتك، ثم ارفع رأسك، فسلم عن يمينك، وعن شمالك، وأتق السيفهاء أن تعلموها، فيدعون بهم، فيستجاب لهم).

أخرجـه البيهقي عن عامر بن خـدّاش عن عمرو بن هارون البـلـخي عن ابن جريج عن داود بن أبي عامر عن ابن مسعود مرفوعاً.

انظر: الدعوات الكبير ١٥٧/٢، رقم الحديث (٣٩٢).

تصحيحهم للحديث بناءً على التجربة، فقال: ((السنة لا تثبت بمجرد التجربة، ولا يخرج بها الفاعل للشيء معتقداً أنه سنة عن كونه مبتدعاً، وقبول الدعاء لا يدل على أن سبب القبول ثابت عن رسول الله ﷺ، فقد يجيب الله الدعاء من غير توسل بسنة، وهو أرحم الراحمين، وقد تكون الاستجابة استدراجاً، ومع هذا ففي هذا الذي يقال إنه حديث^(١) مخالفةٌ للسنة المطهرة، فقد ثبت في السنة ثبوتاً صحيحاً لا شك فيه ولا شبهة النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود^(٢) فهذا من أعظم الدلائل على كون هذا المروي موضوعاً، ولا سيما وفي إسناده عمر بن هارون بن يزيد الثقفي البلخي^(٣) المذكور، فإنه من

ورواه ابن الجوزي عن أبي عبد الله الحاكم، و قال: ((هذا حديث موضوع بلا شك، وإسناده كما ترى، و في إسناده عمر بن هارون، قال يحيى: كذاب، و قال ابن حبان: يروي عن الأئمة المعضلات، و يدعي شيوخاً لم يرهم، و قد صح عن النبي النهي عن القراءة في السجود)).
انظر: الموضوعات ٦٢/٢، و انظر أيضاً: الأئمة المصنوعة ٥٧/٢.

يقول المنذري: ((رواه الحاكم، و قال: قال أحمد بن حرب: قد جربته فوجدته حقا، و قال إبراهيم بن علي الديلمي: قد جربته فوجدته حقا، و قال الحاكم: قال لنا أبو زكريا: قد جربته فوجدته حقا، قال الحاكم: قد جربته فوجدته حقا، تفرد به عامر بن خديش، وهو ثقة مأمون.

قال الحافظ: أما عامر بن خديش هذا هو النيسابوري، قال شيخنا الحافظ أبو الحسن: كان صاحب منكر، و قد تفرد به عن عمر بن هارون البلخي، و هو متروك متهم، أثني عليه ابن مهدي و حده فيما أعلم، و الاعتماد في مثل هذا على التجربة لا على الإسناد، والله أعلم)).

انظر: الترغيب والترهيب ٢٧٤/١، ٢٧٥.

ويقول أبو الحسن الكنتي: ((قال البيهقي: إنه قد جرب، فوجد سبباً قضاء الحاجة، قال: ورويناه في كتاب الدعاء للواحدي، و في سنده غير واحد من أهل العلم، و ذكر أنه قد جربه، فوجده كذلك، قال: و أنا قد جربته، فوجدته كذلك، على أن في سنده من لا عرفه، ورواه الديلمي في مسند الفردوس مسنداً لا قول كل من رواه: جربته، فوجدته حقا إلى ابن مسعود، و قال الديلمي: و أنا جربته، فوجدته حقا)).

انظر: تنزيه الشريعة ١٣٢/٢.

(١) يعني الحديث في صلاة الحاجة.

(٢) و من ذلك: ما في صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كشف رسول الله ﷺ الستارة والنلس صفوف خلف أبي بكر، فقال: أيها النلس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له، ألا واني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً، فأما الركوع، فعظموا فيه الرب عز وجل، و أما السجود، فاجتهدوا في الدعاء، فقمن أن يستجاب لكم).

انظر: صحيح مسلم كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، ٣٤٨/٨، ر قم الحديث (٤٧٩).

(٣) هو أبو حفص عمر بن هارون الثقفي، عالم خراساني، من أوعية العلم على ضعف فيه، روى عن ابن جريج، فقد تزوج بأمه، و من هنا أكثر السماع منه، مات سنة ٩٤هـ.

انظر: الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٥، تذكرة الحفاظ ٣٤٠/١.

المتروكين المتهمين، وإن كان حافظاً، ولعل ثناء ابن مهدي^(٨) عليه^(٩) من جهة حفظه وكذا تلميذه عامر بن خدّاش^(٣) فلعل هذا من مناكيرها التي صار يرويها، والعجب من اعتماد مثل الحاكم^(٤)، والبيهقي^(٥)، والواحدي^(٦) ومن بعدهم على التجريب في أمر يعلمون جميعاً أنه مشتمل على خلاف السنة المطهرة، وعلى الوقوع في مناهيها^(٧)، ولما قال النووي في حديث دعاء رد الضالة^(٨): ((إنه جربه هو وبعض أكابر

(١) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري - مولاهم - البصري، أحد العلماء الربانيين، وأحد المذكورين بالحفظ، وممن برع في معرفة الأثر، وطرق الروايات، وأحوال الشيوخ، ولد سنة ١٢٥ هـ، وتوفي في البصرة سنة ١٩٨ هـ.

انظر: تاريخ بغداد ٢٤٠/١، طبقات الحفاظ ص ١٤٤.

(٢) انظر: المعجروحين ٩٠/٢.

(٣) هو أبو عمرو عامر بن خدّاش لضي النيسابوري، أحد الأئمة والصالحين، وهو صدوق، سمع عمر بن هارون، وقد روى عنه، وروى عن شريك وجماعة، وعنه روى محمد بن عبد الوهاب الأفرأ وجماعة، توفي سنة ٢٠٥ هـ.

انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٨٢٧/٣، تاريخ الإسلام ٢٠٧/٤، لسان الميزان ٢٢٢/٣.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري الشافعي، المعروف بـ (الحاكم)، الإمام حافظ الكبير، والنقاد العلامة، وشيخ المحدثين، وصاحب التصانيف، طلب العلم في صغره بعناية وألده وخاله، ولحق الأساتذة العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألف في شيخه قصون وأبي زيد، وبنو صف وخرج وخرج وعمل، وصدق وعمل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه، ولد سنة ٣٢١ هـ بنيسابور، وتوفي سنة ٤٠٥ هـ.

من مؤلفاته: "المستدرک على الصحيحين"، و"معرفة علوم الحديث".

انظر: سير أعلام النبلاء ١٦٢/١٧، طبقات الحفاظ ص ٤١٠.

(٥) هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البیهقي. نسبة إلى بیهق من نواحي نيسابور. فقيه شافعي، ومحدث، ومتفنن، مكث من الشيوخ، وقد بارك الله في علمه وتصانيفه حتى قال أبوالمعالی الجويني: ((ما من فقيه شافعي إلا ولا شافعي عليه منة، إلا بأبكر البیهقي، فإن المنّة له على الشافعي، لتصانيفه فيصرة منهي)). ولد سنة ٣٨٤ هـ، وتوفي سنة ٤٥٨ هـ في بنيسابور، ودفن في بیهق.

من مؤلفاته: "السنن الكبرى"، و"الجامع المصنف في شعب الإيمان"، و"المبسوط" في الفقه.

انظر: سير أعلام النبلاء ١٦٣/٨، طبقات الشافعية الكبرى ٨/٤.

(٦) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، برع في علم عديده، خاصة التفسير، وأفق أيلام صباه في التحصيل، وأتقن الأصول على الأئمة، وطاف على أعلام الأمة، تصدر للإفادة والتدريس مدة، وله شعر حسن، وكان أبوه تاجراً، مات سنة ٦٨ هـ، في نيسابور.

من مؤلفاته: التفسير الثلاثة، وهي: "السيط" و"الوسيط" و"الوجيز"، وله "أسباب النزول" و"كتاب الدعوات".

انظر: الوا في الوفيات ١٠٧/٢٠، طبقات الشافعية الكبرى ٢٤٠/٥، طبقات المفسرين ص ٧٨.

(٧) تحفة الذاكرين ص ١٨٣.

(٨) ومن ألقاه ما جاء في حديث عتبة بن غزوان عن نبي الله ﷺ قال: ((إذا ضلّ أحدكم شيئاً، أو أراد أن يحكمه عوناً، وهو بأرض ليس بها أنيس، فليقل: يا عبد الله أغثوني، يا عبد الله أغثوني، فإن لله أباداً لا نراهم)).

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١١٧/١٧، وقال: ((وقد جرب ذلك)).

شيوخه))^(١) قال الألباني في نقده: ((العبادات لا تؤخذ من التجارب، سيما ما كان منها في أمر غيبي كهذا الحديث، فلا يجوز الميل إلى تصحيحه بالتجربة...))^(٢).

وما أحسن ما روى الهروي^(٣): أن عبد الله بن المبارك^(٤) ضل في بعض أسفاره في طريق، وكان قد بلغه أن من اضطر في مفازة، فنادى: عباد الله أعيئوني أعين، قال: فجعلت أطلب الجزء أنظر إسناده. قال الهروي تعليقاً على هذا الموقف من ابن المبارك: ((فلم يستجز، أن يدعو بدعاء لا يرضى إسناده))^(٥).

ومع هذه الصيانة والحماية لنصوص الشريعة من ردّها بما تقتضيه التجارب، إلا أن ذلك لا يعني عدم اعتبار تلك التجارب بالكلية، بل إن الأخذ بها كما هو مسلم به في الاطمئنان، فهو معتبر في قضايا الترجيح ورفع الاحتمال، وكذلك في الشؤون النبوية التي لم يتعلق بها خطاب شرعي، أو بمعنى آخر: إن التجربة معتبرة في الشؤون النبوية التي لم يتعلق بها تشريع.

ومثال الأول^(٦): حديث سعد بن أبي وقاصؓ: (من أصبح بسبع تمرات عجوة لم

قال الهيثمي: ((رجاله وثقوا على ضعف في بعضهم، إلا أن يزيد بن علي لم يدرك عتبة)). ثم ذكر الهيثمي شواهداً أخرى للحديث، وهي: حديث ابن عباس عن الطبراني، ورجاله ثقات، وحديث ابن مسعود أبي يعلى والطبراني، وفيه معروف بن حسان، وهو ضعيف، وحديث ابن عمر عن الطبراني، وفيه عبد الرحمن يعقوب بن أبي عبد المكي، ولم يعرفه، وبقيّة رجاله ثقات.

انظر: مجمع الزوائد ١٠/١٣٦٣٢.

(١) انظر: الابتهاج بأنكار المسافر والحاج للسخاوي ص ٣٩.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١٠٩/٢.

(٣) هو حافظ شيخ الإسلام أبو سماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الأنصاري الهروي الحننلي، من ذرية أبي أيوب الأنصاريؓ، عرف عنه نصرة الدين والسنة، وله في ذلكموا قف مشهودة، ومؤلفات معروفة، توفي سنة ٤٨١هـ.

من مؤلفاته: كتاب الفاروق في الصفات، وكتاب نم الكلام، وكتاب الأربعين حديثاً، وله في التصوف كتاب منازل السائرين، توفي سنة ٤٨١هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ ٣/١٨٢، الوفا في بالوفيات ٣٠٧/١٧.

(٤) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي - مولاهم - المروزي، أحد الأئمة الأعلام، جمع العلم والفقه، والأدب والذوق، واللغة والشعر والفصاحة، والزهد والورع، والإنصات، وقيل الليل والعبادة، والحج والغزو، والفروسيّة والشجاعة، والشدّة في بدنه، وترك الكلام فيما لا يعني، وقلة الخلاف على أصحابه، حتى قال إسماعيل بن عيسى عنه: ((لأن الله خلق خلة من خصال الخير، إلا وقد جعلها فيه)). ولد سنة ١٨٨هـ، وتوفي بعد انصرافه من طرسوس سنة ٢٨١هـ.

من مؤلفاته: كتاب السنن في الفقه، وكتاب التفسير، وكتاب التاريخ، وكتاب الزهد.

انظر: مشاهير علماء الأمصار ص ١٩٤، الفهرست ص ٢٦٩، تهذيب التهذيب ٥/٣٢٤.

(٥) نم الكلام وأهله ١٤/٤.

(٦) أعني: ما يدل على أن التجربة يعمل بها في الترجيح ورفع الاحتمال.

يضره ذلك اليوم سم ولا سحر^(١)، هل هذا مخصوص بعجوة المدينة أو لا؟ وهل هو مخصوص بزمان نطقه أو لا؟

يقول أبو العباس القرطبي^(٢): ((ظاهر هذه الأحاديث خصوصية عجوة المدينة يدفع السُّم، وإبطال السحر، وهذا كما توجد بعض الأدوية مخصوصة ببعض المواضع وبعض الأزمان، وهل هذا من باب الخواص التي لا تدرك بقياس طبي، أو هو مما يرجع إلى قبيل طبي، اختلف علماؤنا فيه، فمنهم من تكأفه وقال: إن السموم إنما تفتك لإفراط برودتها، فإذا دام على التصبُّح بالعجوة تحكمت فيه الحرارة، واستعانت بها الحرارة الغريزية، فقابل ذلك برودة السُّم ما لم يستحكم، فبرأ صاحبه بإذن الله تعالى. قلت: وهذا يرفع خصوصية عجوة المدينة، بل خصوصية العجوة مطلقاً، بل خصوصية التمر، فإنَّ هناك من الأدوية الحارة ما هو أولى بذلك منه، كما هو معروف عند أهلنا.

والذي ينبغي أن يقال: إن ذلك خاصة عجوة المدينة كما أخبر به الصادق عليه السلام ثم هل ذلك مخصوص بزمان نطقه عليه السلام، أو هو في كل زمان؟ كل ذلك محتمل، والذي يرفع هذا الاحتمال التجربة المتكررة، فإنَّ وجدنا ذلك كذلك في هذا الزمان، علمنا أنها خاصة دائمة، وإن لم نجده مع كثرة التجربة، علمنا أن ذلك مخصوص بزمان ذلك القول والله تعالى أعلم))^(٣).

ومثال الثاني^(٤): حديث أنس رضي الله عنه: ((أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرَّ بقوم يلحقون، فقال: لو لم تفعلوا، لصاح، قال: فخرج شبيصاً^(٥) فمرَّ بهم، فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا، قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم))^(٦).

(١) أخرجه مسلم.

انظر: صحيح مسلم، كتاب الأثرية، باب فضل تمر المدينة، ١٦١٨/٣، رقم الحديث (٢٠٤٧).
(٢) هو أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي الفقيه المالكي، المحدث، ولد بقرطبة سنة ٥٧٨ هـ، وقمرا لدار المصرية، وسكن الإسكندرية، وحدث بها سمع عن جماعة بالمغرب، توفي سنة ٦٥٦ هـ.

من مؤلفاته: "المفهم في شرح مختصر صحيح مسلم".

انظر: حسن المحاضرة، ٤٥٧/١، شذرات الذهب، ٢٧٣/٥.

(٣) المفهم، ٣٢٢/٥، وانظر: فتح الباري، ٢٤٠/١٠.

(٤) ما يدل على أن التجربة يعمل بها في الأمور الدنيوية التي لم يتعلق بها تشريع.

(٥) الشبيص: تمر لا يشند نواه، وأردأ التمر.

انظر: القاموس المحيط (شبيص) ص ٨٠٣.

(٦) أخرجه مسلم.

فإنه قد جاء في ألفاظ الحديث ورواياته: ((ما أظن يغني ذلك شيئاً))^(١) و جاء: ((لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً))^(٢) مما يبين أن الرسول ﷺ يتحدث هنا عن ظن أو خبرة دينوية لا علاقة لها بالتشريع، ولذلك لما غلب بعض الصحابة رضي الله عنهم جانب التشريع في ذلك، بين لهم الرسول ﷺ أنه لم يرد ذلك، وأن كلامه السابق لا يدل عليه. ولذلك قال لهم معقّباً على تصرفهم إزاء مقالته السابقة: ((فإنني إنما ظننت ظناً، فلا تؤاخذوني بالظن))^(٣)، وقال: ((إذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر))^(٤) وقال: ((أتم أعلم بأمر ديناكم))^(٥) فالروايات كلها في مبتدأها ومنتهأها متضافرة على أن ما ذكره الرسول ﷺ للصحابة كان من قبيل الرأي المتعلق بأمور المعاش القائم على الخبرة البشرية التي قد يتاح منها لبعض الناس ما لا يتاح لغيرهم فيها. ولم يكن كلاماً على سبيل التشريع^(٦)، وإذا تبين ذلك، فإنه يعمل بما تقتضيه التجربة في هذا المقام، ولو خالف

انظر: صحيح مسلم كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأي، ١٨٣٦/٤، رقم الحديث (٢٣٦٣).

(١) أخرجه مسلم عن موسى بن طلحة عن أبيه.

انظر: صحيح مسلم كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأي، ١٨٣٦/٤، رقم الحديث (٢٣٦١).

(٢) أخرجه مسلم عن رافع بن خديج.

انظر: صحيح مسلم كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأي، ١٨٣٦/٤، رقم الحديث (٢٣٦٢).

(٣) وهذا اللفظ في حديث موسى بن طلحة عن أبيه عند مسلم الآنف الذكر.

(٤) وهذا اللفظ في حديث رافع بن خديج عند مسلم الآنف الذكر.

(٥) وهذا اللفظ في حديث أنس عند مسلم الآنف الذكر.

(٦) انظر: تحطيم الصنم العلماني ص ١٦٧، التعارض في الحديث ص ٤٣١، ٢٧٦.

من شبهات أعداء الإسلام: الاستدلال بالخطأ في هذا الحديث على أن الناس أعلم بأمور دينهم، وبالتالي فإن الشريعة لا تدخل لها في هذا الشأن.

ولمعرفة بطلان هذه الشبهة لا بد من معرفة أصلها، وهو أنه عندما تسلمت الكنيسة على الناس بالباطل، وحدث بين ممثلي الكنيسة من جانب وبين الناس من جانب آخر مناوشات وصراع مريب طويل، انتهى الأمر بعزل الكنيسة عن التدخل في أمور الدنيا والدولة، وقصر تدخلها وقصرت صلاحيتها على التوجيه الروحي والوصايا الأخلاقية، وبعد هذا الوضع الذهلي للكنيسة، أصبحت أمور الدين عنهم محصورة في علاقة الفرد بربه، وما يتصل بذلك من عقيدة الإنسان في ربه، وأنواع الأقرب التي يقرب بها إليه، لينال رضاه من غير أن يكون لتلك العلاقة أي بعداً وأثر خارج دائرة الفرد نفسه.

كما أصبحت أمور الدنيا تعني عنهم كل ما يتصل بحياة الفرد والجماعة داخل المجتمع، وما يترب على ذلك من أنظمة وعلاقات ومعاملات وقوانين.

بينما أمور الدين تشمل عند المسلمين كل ما يتعلق به الخطاب الشرعي أمراً ونهيّاً وأخبراً، فما يتعلق به الخطاب على وجه الأمر، فيكون من الدين فعل المأمور به، وما يتعلق به الخطاب على وجه النهي، فيكون من الدين اجتناب المنهي عنه، وما يتعلق به الخطاب على جهة الخبر، فيكون من الدين تصديق ما أخبر به.

ذلك نصاً صحيحاً جاء في هذا الشأن.

الجانب الثاني: علاقة التجربة بالأدلة العقلية.

يقصد بالأدلة العقلية: ما عدا الأدلة النقلية، وهي ما كان للعقل دخل في تكوينها أو بعبارة أخرى: هي التي يكون للمجتهد عمل في تكوينها^(١)، وهي كثيرة، ومن هذه الأدلة الشرعية العقلية ما يعتمد على التجريب، وهي ما يلي:

أولاً: القياس، وهو: إثبات حكم معلوم في معلوم آخر، لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت^(٢)، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((القياس أصله التجربة، والتجربة لا بد فيها من قياس، لكن مثل قياس العادات لا تعرف فيه العلة والمناسبة، وصاحب القياس من يستخرج العلة المناسبة ويعلق الحكم بها))^(٣).

ومن أهم أركان القياس العلة، وهي: الوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم^(٤)، وللكشف عنها وإثباتها طرق عديدة، ومنها الطرق العقلية. ويلاحظ في هذه الطرق أمر التجريب، ويمكن أن نصف في هذا المقام طريقاً ومسلكاً واحداً منها يؤول إليه ما عداه من الطرق والمسالك ألا وهو مسلك السبر والتقسيم، فالسبر: هو التجربة

ومن المعلوم أن الخطاب الشرعي قد تعلق على جهة الأمر والنهي بالأمور والمسائل التي تتناول حياة الفرد أو الجماعة داخل المجتمع مما يطاق عليه أنه من الأمور الدنيوية، وهي في الوقت نفسه مما يطاق عليه أنه من أمور الدين وذلك لتعلق الخطاب الشرعي به. إذن فتعريف هؤلاء أمر الدنيا. وما ترتب عليه من إخراج بعض الأمور الأخرى رغم تعلق الخطاب الشرعي بها وإدخالها في أمور الدنيا التي لا دخل للشرع فيها. هو أمر مأخوذ أصلاً من طبيعة العلاقة بين الدين النصري المحرف وبين الفكر العلماني، وغني عن البيان أن ما كان كذلك، فلا يصح أن يكون حجة في دين المسلمين.

انظر: تحطيم الصنم العلماني ص ١٧١، القرآن والتوراة والإنجيل والعلم، ص ٢٧٨.

(١) انظر: أصول الفقه لشبلي ص ٦٢، أصول الفقه لهبة الزحيلي ٤١٨/١.

يقول الشاطبي: ((الأدلة العقلية إذا استعملت في هذا العلم، فلا ما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية أو معينة في طريقها، ومحقة لمناطها، وما أشبه ذلك، لا مستقلة بالدلالة لأن النظر فيها نظر في أمر شرعي، والعقل ليس بشارع)).

انظر: الموافقات ٢٣/١.

(٢) هذا تعريف البيضاوي له.

انظر: المنهاج مع شرحه للأصفهاني ٦٣٤/٢.

وانظر تعريفات أخرى للقياس في: المعتمد ٤٤٣/٢، أصول السرخسي ١٤٣/٢، المستصفى ٢٢٨/٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٧٥/١٣.

(٤) انظر: أصول السرخسي ١٧٤/٢، الإبهاج ٤١/٣، التحرير ٣١٧٧/٧.

والاختبار^(١)، والتقسيم: هو تعداد الأوصاف التي يتوهم صلاحيتها للتعليل^(٢).

والسبر والتقسيم: هو أحد الطرق الاستنباطية للعلة، ومعناه: أن الناظر يبحث عن معانٍ مجتمعة في الأصل المقيس عليه ويتبعها واحداً واحداً، ويبين خروج أحادها عن صلاحية التعليل به إلا واحداً يراه ويرضاه^(٣)، فالتسمية بمجموع الاسمين واضحة، وقد يقتصر على السبر؛ إذ هو المؤثر في علم العلية، وأما التقسيم فإنما جيء به لاحتياج السبر إلى شيء يُسبر^(٤).

قال أبو الخطاب: ((ولا يصح إلا أن تجمع الأمة على تعليل أصل، ثم يختلفون في علته فيبطل جميع ما قالوه إلا واحدة، فيعلم صحتها، كيلا يخرج الحق عن أقاويل الأمة))^(٥). ومثاله: الربا يحرم في البر بعلة، والعلة هي الكيل، أو القوت، أو الطعم، وقد بطل التعليل بالقوت والطعم، فثبت أن العلة هي الكيل، فيحتاج في السبر والتقسيم إلى ثلاثة أمور:

أحدها: أنه لا بد من علة، ودليله الإجماع على أن الحكم معلل، فإن لم يكن مجمعاً على كونه معللاً، لم يلزم من إفساد جميع العلل إلا واحدة، صحتها، لجواز أن يكون الحكم ثابتاً تعبداً، إذ لم يوجد من الدليل على صحتها، إلا خلو المحل عما سواها والوجود المجرد لا يكفي في التعليل، وقول المستدل: بحثت في المحل فلم أعثر على ما يصلح للتعليل ليس بأولى من قول خصمه: بحثت في الوصف الذي ذكرته، فلم أعثر فيه على مناسبة، أو ما يصلح به التعليل، فيتعارض الكلامان.

الأمر الثاني: أن يكون سبره حاصراً لجميع ما يعلل به؛ إما بموافقة خصمه وإما بأن يسبر حتى يعجز عن إبراز غيره، فإن كان مناظراً: كفاه أن يقول: هذا انتهى قدرتي في السبر، فإن شاركتني في الجهل بغيره، لزمك ما لزمني، وإن اطلعت على علة أخرى فيلزمك إبرازها، لنعلم صحتها، فإن كتمانها، حينئذ، عناد، وهو محرم، وصاحبها إما كاذب، وإما كاتم لدليل مست الحاجة إلى إظهاره، وكلاهما محرم.

(١) انظر: لسان العرب (سبر) ٣٤٠/٤.

(٢) انظر: الغيث الهامع ٧٠٩/٣.

(٣) انظر: البرهان ٥٣٤/٢، قواطع الأدلة ٢٣٨/٤.

(٤) انظر: التحبير ٣٣٥١/٧، ٣٣٥٢.

(٥) التمهيد ٢٢/٤، وانظر: روضة الناظر ٨٥٦/٣.

الأمر الثالث: إبطال أحد القسمين، وله في الإبطال طريقان:

أحدهما: أن يبين سقوط أثر ما يحذفه من العلل، وذلك بأن يظهر بقاء الحكم مع انتفائها، أو بانتقاضها وذلك بأن يظهر انتفاء الحكم مع وجودها.

الثاني: أن يبين أن ما يحذفه من جنس ما عهدنا من الشارع عدم الالتفات إليه في إثبات الأحكام، كالطول والقصر، والسواد والبياض، أو عهد منه الإعراض عنه في جنس الأحكام المختلف فيها كالذكورة، والأنوثة في سرية العتق^(١).

فعرفتنا أن الغرض من هذا المسلك هو بيان علة الحكم بنفي ما يزاحمها من العلل، وهذا أمر يحتاج إلى تجربة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((إن التجربة تحصل بنظره^(٢) واعتباره وتدبره، كحصول الأثر المعين دائراً مع المؤثر المعين دائماً، فيرى ذلك عادة مستمرة لا سيما إن شعر بالسبب المناسب، فيضم المناسب إلى الدوران مع السبر والتقسيم، فله لا بد في جميع ذلك من السبر والتقسيم الذي ينفي المتزاحم، وإلا فمتى حصل الأثر مقروناً بأمرين لم تكن إضافته إلى أحدهما دون الآخر بأولى من العكس، ومن إضافته إلى كليهما.

وما يحتاج به الفقهاء في إثبات كون الوصف علة للحكم من دوران^(٣)

(١) انظر: المستصفى ٢/٢٩٥، روضة الناظر ٣/٨٥٦.

(٢) أي: الإنسان.

(٣) الدوران هو أحد مسالك التعليل العقلية، ويقصد به: أن يوجد الحكم عند وجود الوصف، وينعدم عند انعدامه.

انظر: شرح مختصر الروضة ٣/٤١٢، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٣/٣١٧. مثاله: التحريم عند وجود الإسكران، ويرتفع عند تخلل الخمر وعدم كونها مسكرة، فيستل به على أن الإسكر هو علة التحريم، وجوب الزكاة مع تمام النصاب وعدمه مع عدمه، فيدل على أن علة الوجوب ملك النصاب، فالوصف يسمى المدار، والحكم هو الدائر.

انظر: التجميع ٧/٣٤٣٨٣٧.

والدوران يسمى به بعض الأصوليين بالطرد والعكس، أي: مجموعهما.

انظر: الإحكام ٣/٢٩٩، أصول ابن مفلح ٣/١٢٩٧.

قال النقشبوني: «الدوران عين التجربة، وقد تكرر التجربة، فتفيد القطع، وقد لا تصل إلى ذلك».

انظر: نفائس الأصول ٨/٣٣٤٥.

ويقول رضي الدين النيسابوري: ((جملة كثرة من قوا عد علم الطلب إنما تثبت بالتجربة، وهي الدوران بعينه، وذلك كالإسهال الدائر مع استعمال بعض الأدوية وجوداً وعدماً، وكالقبض الدائر مع جملة من الأدوية والأغذية...)).

ومنا سبة^(١) وغير ذلك إن ما يفيد المقصود مع نفي المزاحم، وذلك يع لم بالسبر والتقسيم؛ فإن كان نفي المزاحم ظنياً كان اعتقاد العلية ظنياً، وإن كان قطعياً كان الاعتقاد قطعياً، إذا كان قاطعاً بأن الحكم لا بد له من علة، وقاطعاً بأنه لا يصلح للعلة إلا الوصف الفلاني^(٢))).

ثانياً: المصلحة.

يقصد بالمصلحة: المنفعة^(٣)، وأصل الكلمة (ص ل ح) يدل على خلاف الفساد^(٤).

انظر: الكشف عن المحصول ٤١٠/٦.
(١) والمقصود بإثبات العلة بالمنا سبة، هو أن يكون في إثبات الحكم علة يربط ذلك الوصف مصلحة، لربط عقلي، بمعنى: أنه إذا وجد أو إذا سمع ذلك الوصف أدرك العقل تسليم كونه سبباً فظياً إلى مصلحة من المصالح، لربط من الروابط العقلية بين تلك المصلحة، وذلك الوصف، إذ قد علمنا أن الشارع لا يثبت حكماً إلا لمصلحة، فإذا رأينا الحكم فظياً إلى مصلحة في محل غلب على ظننا أنه قصد بإثبات الحكم تحصيل تلك المصلحة، فيعمل بالوصف المشتمل عليها.

مثال: إذا قيل: المسكر حرام، أدرك العقل أن تحريم المسكر فض إلى مصلحة، وهي حفظ العقل من الاضطراب، وإذا قيل: القصاص مشروع، أدرك العقل أن مشروعية القصاص سبب فض إلى مصلحة، وهي حفظ النفوس.

انظر: روضة الناظر ٨٤٩، ٨٤٨/٣، شرح مختصر الروضة ٣٨٢/٣.
و تسمى منا سبة الوصف بالإخالة لأن بها يخال، أي: يظن أن الوصف علة، ويسمى استخراجها، تخريج المناط، لأنه إبداء ما نيط به الحكم.

انظر: أصول ابن مفلح ١٢٧٩/٣، حاشية العطار مع شرح المحلي ٣٦٦/٢.
ي قول المرادوي عن هذا المسلك: ((هو تعيين علة الأصل بإبداء المنا سبة من ذات الوصف لا بنص وغيره كالإسكار.... ويتحقق الاستقلال بعن ماسواه بالسبر)).

انظر: التحرير (المطبوع مع التحرير) ٣٣٦٧/٧، ٣٣٦٩.
(٢) الرد على المنطقيين ص ٩٣.

(٣) انظر: المعجم الوسيط ص ٥٢٠، شرح العضد على مختصر المتهى ٢٣٩/٢، قواعد الأحكام ١١/١.

(٤) انظر: مقاييس اللغة (صلح) ٣٠٣/٣، لسان العرب (صلح) ٥١٦/٢.

و من ضمن أنواع المصالح: المصلحة المرسلّة المذكورة ضمن الأدلة المختلّفة فيها، ومن المعلوم أن المصلحة المرسلّة أخص من مطلّق المنا سبة، ومطلّق المصلحة لأن المرسلّة مصلحة بقيد السكوت عنها فهي أخص.

وهي على التحقّق معمول بها عند الجميع، في قول القرافي: ((المصلحة المرسلّة في جميع المذهب عند التحقّق، لأنهم يفسون ويفرّقون بالمنا سبات، ولا يطلّبون شهاداً بالاعتبار، ولا نعتي بالمصلحة المرسلّة إلا ذلك)).

انظر: شرح تقيّ قبح الفصول ص ٤٤٦، ٣٩٤، وإن ظارت قسماً لشاطبي للمعنى المنا سب في الاعتصم ٦٠٩/٢، وشروط العمل بالمصلحة المرسلّة في الاعتصم ٦٢٧/٢، ٦٢٢، رفع الحرج ص ٢٦٦.
ومع اتفاق العلماء على القول بالمصلحة المرسلّة، إلا أنهم متفانون في درجة القول بها.

ويستفاد من التجربة في باب المصالح والمفاسد من جهتين:
الأولى منهما: تمييز ما هو مصلحة أو مفسدة، يقول الغزالي: ((العقل الغريزي ليس كافياً في تفهم مصالح الدين والدنيا، وإنما تفيدها التجربة والممارسة))^(١).
الجهة الثانية: بيان أن المصالح والمفاسد - من حيث مواقع وجودها - غير متمحضة، بمعنى أنه ما من مصلحة دنيوية إلا ويشوبها شيء من المفاسد، وما من مفسدة دنيوية إلا ويشوبها شيء من المصالح، فمن رام استخلاص جهة فيها لم يقدر على ذلك، وبرهانه التجربة التامة من جميع الخلائق، فالمصالح الدنيوية من حيث هي موجودة هنا لا يتخلص كونها مصالح محضة، لأن تلك المصالح مشوبة بتكاليف ومشاق قلّت أو كثرت تقترن بها أو تسبقها أو تلحقها، كالأكل والشرب واللبس والسكنى والركوب والنكاح وغير ذلك، فإن هذه الأمور لا تنال إلا بكدّ وتعب، كما أن المفاسد الدنيوية ليست بمفاسد محضة من حيث مواقع الوجود؛ إذ ما من مفسدة تُفرض في العادة الجارية؛ إلا ويقترن بها أو يسبقها أو يتبعها من الرفق واللاطف ونيل اللذات كثير، ويدلك على ذلك ما هو الأصل، وذلك أن هذه الدار وضعت على الامتزاج بين

يقول ابن دقيق العيد: "الذي لا شك فيه أن لما لك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع، وليه أحمد بن حنبل، ولا يكاد يخفى غيرهما عن اعتباره في الجملة، ولكن لذين ترجيح في الاستعمال على غيرهما".

انظر: البحر المحيط ٧٧/٦.

ويقول الشنقيطي: ((فالحاصل أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتعقون بالمصالح المرسلات التي لم يدل على إلغائها، ولم تعارضها فساد راجحة أو مساوية، وأن جميع المذاهب يتفق أهلها بالمصالح المرسلات، وإن زعموا التباعد منها، ومن تتبع وقائع الصحابة وفروع المذاهب علم صحة ذلك.

ولكن التحقق أن العلم بالمصلحة المرسلات أمر يجب فيه التحفظ وغاية الحذر حتى يتحقق صحة المصلحة وعدم معارضتها لمصلحة أرجح منها، أو مفسدة أرجح منها أو مساوية لها، وعدم تأييدها إلى مفسدة في ثاني حال)). انظر: المصالح المرسلات ص ٣٦.

وفصل المصالح عن البدع أن البدع ليس فيها مصلحة، وإن كان ظاهرها أن فيها مصلحة، فحقيقة الأمر ليس كذلك، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((والقول الجامع أن الشريعة لا تهل بمصلحة قط، بل الله تعالى قد أكمل لنا الدين وأتم النعمة، فما من شيء يقرب إلى الجنة إلا وقد حدثنا به النبي ﷺ، وتركنا على البيضاء ليلها كنهار لا يزيغ عنها بعده إلاها لك، لكن ما اعتداه العقل مصلحة، وإن كان الشرع لم يرد به فأحد الأمرين لازم له؛ إما أن الشرع دل عليه من حيث لم يعلم هذا الناظر، وأنه ليس بمصلحة وإن اعتداه مصلحة، لأن المصلحة هي المنفعة الحاصلة أو الغالبة، وكثيراً ما يتوهم الناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون منفعته مرجوحة بالمضرة)).

انظر: مجموع الفتاوى ٣٤٤/١، وانظر تفصيلاً أكثر لفصل بين البدع والمصلحة في: اقتضاء لصراط المستقيم ١٠٠/٢، الاعتصم ٦٠٧/٢.

(١) إحياء علوم الدين ٣٤٤/٢.

الطرفين، والاختلاط بين القبيلين، وأصل ذلك الإخبار بوضعها على الابتلاء والاختبار والتمحيص، يقول المولى جل وعز: ﴿وَنَبِّئُكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾^(١)، ويقول سبحانه: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيَكْمَلُ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٢)، فلهذا لم يخلص في الدنيا لأحد جهة خالية من شركة الجهة الأخرى، وإذا كان كذلك، فالمصالح والمفاسد الراجعة إلى الدنيا إنما تفهم على مقتضى ما غلب، فإذا كان الغالب جهة المصلحة، فهي المصلحة المفهومة عرفاً ولتحصيلها وقع الطلب على العباد، ليجري قانونها على أقوم طريق وأهدى سبيل، ويكون حصولها أتم وأقرب وأولى بنيل المقصود على مقتضى العادات الجارية في الدنيا، فإن تبعها مفسدة أو مشقة، فليست بمقصودة في شرعية ذلك الفعل وطلبه، وإذا غلبت الجهة الأخرى، فهي المفسدة المفهومة عرفاً، ورفعها هو المقصود شرعاً ولأجله وقع النهي، ليكون رفعها على أتم وجوه الإمكان العادي في مثلها حسبما يشهد له كل عقل سليم، فإن تبعها مصلحة أو لذة، فليست هي المقصودة بالنهي عن ذلك الفعل بل المقصود ما غلب في المحل، وما سوى ذلك ملغي في مقتضى النهي، كما كانت جهة المفسدة ملغاة في جهة الأمر^(٣).

ثالثاً: الاستقراء.

يعد الاستقراء وسيلة من وسائل البيان والاستدلال على الحق، وهذه الوسيلة تعم جميع المصطلحات والعلوم، فالاستقراء وسيلة اعتمد عليها العلماء حين استخرجوا قواعد اللغة العربية وضوابطها، يقول السندي: ((لا يخفى على من تتبع كتب العربية أن قواعد العربية مبنية على الاستقراء...))^(٤).

والاستقراء أحد الوسائل التي اعتمد عليها فقهاء المسلمين في طائفة من أبواب الفقه، فبالاستقراء استخرجوا كثيراً من القواعد الفقهية العامة، وبالأستقراء قسموا أنواع المياه، ثم ضبطوا أحكامها الشرعية، وعليه اعتمدوا في تحديد مقدار مكث الأجنة في الأرحام، ثم استنبطوا أحكامها الشرعية. وحين يبحث باحثهم في النصوص؛ فإنه

(١) من الآية رقم (٣٥) من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية رقم (٢) من سورة الملوك.

(٣) انظر: المواصفات ٢/ ٢١٢٠.

(٤) حاشية السندي على سنن الشافعي ٤٣٦/١.

يعتمد أولاً على الاستقراء لجمع النصوص التي تتعلق ببحثه، ثم ينظر فيما جمعه منها ويجتهد في فهمها وفق طرائق الاجتهاد التي تحددها له أصول الفهم والاستنباط^(١). وأبو إسحاق الشاطبي ممن اعتمد الاستقراء واتخذه منهجاً له في طرح مسائل كتابه "الموافقات" فقال: ((ولما بدا من مكنون السر ما بدا، ووفق الله الكريم لما شاء منه وهدي، لم أزل أقيد من أوابده، وأضم من شوارده تفاصيلاً وجمللاً وأسوق من شواهده في مصادر الحكم وموارده مبيّناً لا مجمللاً، معتمداً على الاستقرآت الكلية غير مقتصر على الأفراد الجزئية...))^(٢).

ومن ثمار هذا المنهج الذي رسمه لنفسه قوله في الأدلة المعتبرة: ((إنما الأدلة المعتبرة هنا المستقرأة من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع، فإن للاجتماع من القوة ما ليس للافتراق... وإذا تكاثرت على النظر الأدلة عضد بعضها بعضاً فصارت بمجموعها مفيدة للقطع، فكذا الأمر في مآخذ الأدلة في هذا الكتاب))^(٣).

وبعد هذه التوطئة، فإن الاستقراء ذو علاقة واضحة بالتجربة، وتتضح علاقته بهامان معناه، فالاستقراء في اللغة: مصدر استقرى، وأصل الكلمة (استقراي) بالياء، (واستقروا) بالواو، فأبدلت الياء والواو همزة، لتطرفها بعد ألف زائدة^(٤)، وقلت: إن أصل الهمزة ياءً أو واواً في استقراء، لأنه يرجع اشتقاقه إلى مادتين^(٥):

الأولى منهما: قَرَى، تقول: قَرَى الماءَ في الحَوْضِ يَقْرِيهِ قَرِيّاً وقَرَى^(٦)، وهي هنا بمعنى الجمع، ومنه: القرية، سميت بذلك لاجتماع الناس فيها، ومنه أيضاً: القرآن، وقد سمي بذلك لجمعه الأحكام والقصاص^(٧).

المادة الثانية: قَرَو، تقول: قَرَوْتُ الْبِلَادَ قَرَوّاً، واقْتَرَيْتَهَا، واستَقْرَيْتَهَا، وتَقَرَّيْتُهَا^(٨)، وهي

(١) انظر: ضوابط المعرفة ص ١٩١، ١٩٢.

(٢) الموافقات ١/١٦٦.

(٣) الموافقات ١/٢٥٢، ٢٥٤، وانظر: نفائس الأصول ١/١٤٧٨.

(٤) انظر: أوضاع المسالك ص ٥١٦.

(٥) انظر: الاستقراء ص ٢١.

(٦) انظر: تاج العروس (قري) ٢٨٤/٣٩.

(٧) انظر: مقاييس اللغة (قري) ٧٩٠/٥.

(٨) انظر: تاج العروس (قري) ٢٩٠/٣٩.

هنا بمعنى القصد والتتبع^(١).

ويقصد بالاستقراء هنا. كأحد الأدلة التي يبنى عليها الفقيه رأيه في المسألة. ما ذكره القرافي عنه بقوله: ((تتبع الحكم في جزئياته على حالة يغلب على الظن أنه في صورة النزاع على تلك الحالة))^(٢)، والمناسبة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي ظاهرة، إذ إنه بعد تتبع الجزئيات والصور يحصل جمع لتلك الصور والجزئيات. وتعريف القرافي للاستقراء هو الذي يتناسب مع الواقع الفقهي الذي هو بيان الأحكام الجزئية، والبيان لا يحتاج إليه، إلا حينما تكون هناك صورة مختلف في حكمها

(١) انظر: مقاييس اللغة (قرى) ٧٨/٥، لسان العرب (قرا) ١٧٥/١٥.

(٢) تتبع الفصول (المطبوع مع شرحه للمؤلف) ص ٤٤٨، وانظر: تقريب الوصول ص ١١٤، ٣٩٨.

وينبه هنا على أن من الأصوليين من ذهبوا إلى أن الغرض من الاستقراء هو إثبات حكم كلي يشمل ما تحته من جزئيات، ومن سار على هذا المنهج: الغزالي في تعريفه للاستقراء، إذ يقول فيه: إنه ((تصفح أمور جزئية، لتحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات)).

انظر: المستصفى ٥١/٨.

وهذا نتيجة لتأثرهم بالمناطقة، فإنهم ينظرون إلى الاستقراء على أنه وسيلة إلى تكوين القواعد الكلية.

انظر: مجموع الفتاوى ١٩٦/٩، التهذيب مع شرحه للخبيصي ص ٢٥٠.

وقد حكى اتفاق الأصوليين على أن الاستقراء التمر. وهو ما حصل فيه تتبع لجميع الجزئيات عدا صورة النزاع. حجة.

انظر: نهاية الوصول ٤٠٥٠/٨.

أما الاستقراء الناقص. وهو ما حصل فيه تتبع لأكثر الجزئيات. فإنه مفيد لا ظن، ويقوى الظن ويضعف بحسب كثرة الجزئيات وقتلها.

انظر: الإيهام ١٨٦/٣، نهاية السؤل ٣٧٧/٤، شرح الكوكب المنير ٤١٩/٤.

وقد استبعد بعض أهل العلم في الواقع الفقه كونه الاستقراء الناقص يحدث بتتبع أكثر الجزئيات، فقال العبادي: ((لما قسم الاستقراء إلى تلم وناقص، واعتبر في الأول كون الاستدلال بجميع الجزئيات ما عدا صورة النزاع، وفي الثاني كونه بأكثر الجزئيات لزم خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراء على مقتضى كلامه، وحديثه يشكل الأمر بمسائل استند الفقهاء فيها إلى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها استدلال بجميع الجزئيات ولا بأكثرها كما في كون أقل سن الحيض تسع سنين، وأن أقله يوم وليلة، وأكثره خمسة عشر يوماً وغالبه ستة أو سبعة، فإنما صرحوا بأن مستند الشافعي في جميع ذلك هو الاستقراء، ومعلوم أن الشافعي لم يستقرئ حال جميع سماء العالم في زمانه، ولا حال أكثرهن، بل ولا حال نصفهن، ولا ما يقرب منه فضلاً عن سماء العالم على الإطلاق، للقطع بعدم استقراره حال جميع سماء الأعصار المتقدمة عليه من لدن وجد الإيسان = والم تأخره عنه إلى قيم الساعة، فالوجه ترك التقييد بالأكثر في الناقص وإن قيد به كثير من المناطقة بل يقيد ببعض كما وقع في عبارة غير واحد... وينبغي ضبط البعض بما يحصل معه عموم الحكم)).

انظر: الآيات البيّنات ٣٤٦/٤.

بينما يرى الشرييني أنه لا يستبعد وقوع هذا النوع من الاستقراء في الواقع الفقه إذا علمنا أن المقصود بالحصص والتتبع في الاستقراء ليس هو بالحصص الحقيقي أو بالادعائي كما هو صلاح المناطقة، وإنما المقصود قضاء العادة بإلحاق ما بقي بما ثبت فيه الحكم قطعاً وظناً.

انظر: تقارير الشرييني على جمع الجوامع (المطبوع مع حاشية البناي) ٣٤٦/٢.

لم تدخل ضمن الصور المستقرة؛ فيبحث عن حكمها عن طريق النظر في صور مماثلة للصورة المختلف فيها. ويظل المجتهد يتتبع ويستقرئ حتى يغلب على ظنه أن حكمها لم يتم استقراؤه مثل حكم ما تم استقراؤه؛ فيلحق الصورة المختلف في حكمها بالصور المستقرة^(١).

وإذا تقرر ما سبق في بيان معنى الاستقراء؛ فإننا ندرك أن العلم الحاصل بالتجربة قائم على تكرار الإحساس بشيء معين مع معاونته قياس خفي يحصل به تعميم حكم ما جرب ووقع. ومعنى ذلك: أن المجرب قد قصد تتبع حالات ذلك الشيء، واجتمع له بالتبع صوراً كثيرة انتهت به إلى الحكم بأن ما شاهدته لو كان أمراً اتفاقياً أو عرضياً غير لازم؛ لما استمر في الأكثر من غير اختلاف، وقد علمنا أن الاستقراء يأتي بمعنى الجمع وبمعنى التتبع. لكن يختلف الغرض من الاستقراء، فالفقهاء يستخدمونه لإثبات حكم المجهول، وهو ما لم يتم استقراؤه، والمناطقية يستخدمونه لنظم قاعد ما تم استقراؤه. وإذا تقرر ذلك؛ فإن الاستقراء عند الفقهاء والتجربة ثمرتهما واحدة. أما الاستقراء عند المناطقية، فهو يختلف عن التجربة، وذلك بأن الأحكام الاستقرائية ههنا قياس فيها بخلاف الأحكام التجريبية^(٢). ومعنى ذلك: أن العلم الحاصل من طريق الاستقراء التام عند المناطقية هو بسبب كثرة تلك المشاهدات حتى شمل الاستقراء جميع صور المعنى الكلي، أما العلم الحاصل من طريق التجربة؛ فليس لكثرة ما يشاهد، بل لاقتراح قياس خفي بذلك حصل به تعميم الحكم على غير الصور المشاهدة، والله أعلم.

المطلب الثاني

تعارض الأدلة الشرعية مع ما تقتضيه التجربة

سبق أن ذكرنا أن الأدلة الشرعية منها ما تكون التجربة فيها مؤثرة في الاطمئنان بما وردت به، وهذا هو حال الأدلة النقلية، فموافقة التجارب لما جاءت بها سبب من أسباب طمأنينة القلب إلى ما جاء فيها، ومنها ما تكون التجربة مؤثرة في اعتبارها كما

(١) انظر: رسالتي في الما جستير (تعارض القياس مع الأدلة المختلف فيها) ص ٤١٧، الاستقراء ص ٤٤، ٥٧.

٥٨.

(٢) انظر: كشف اصطلاحات الفنون ٢٨١/٨، مجموع الفتاوى ٧٠/٩.

هو حال بعض الأدلة العقلية، وإذا تقرر ذلك، فإنه بلا شك أن ما كانت التجربة ركناً أو شرطاً في اعتباره، فإننا لا نعتبره دليلاً قائماً حتى تدل التجربة على اعتباره.

ويبقى الكلام في الأدلة التي لا تؤثر التجربة في تكوينها، وإن كانت موافقتها لما جاءت به يُعد سبباً من أسباب الطمأنينة، وأعني بذلك الأدلة النقلية، بل الكتاب والسنة تحديداً، فهل مخالفة تلك الأدلة لما تقتضيه التجربة بعد سبباً في رد تلك الأدلة أو أنه في هذا المقام لا يلتفت إلى التجارب؟

فنقول ها هنا:

لا يخلو حال تلك الأدلة النقلية من أن تكون ثابتة وصحيحة أو أن لا تكون كذلك، فإن كانت الأدلة صحيحة، فالعبرة حينئذ بما جاءت به تلك الأدلة، ولا ينبغي الجراءة هنا على ردّ الوحي بما يظن أن التجربة تقتضي خلافه، بل التجربة الصلابة لا تخالف الوحي الثابت الصحيح^(١)، ولا ينتفع بالوحي الثابت من أخذه مجرباً، يقول ابن العربي بعد أن نكر بعض خصائص ماء زمزم: ((وأخبر النبي ﷺ بأن هذا موجود فيه إلى يومه ذلك، وكذلك يكون إلى يوم القيامة لمن صحت نيته، وسلمت طويته، ولم يكن به مكذباً، ولا شربه مجرباً، فإن الله مع المتوكلين، وهو يفضح المجربين))^(٢).

ويدل على أنه إذا صح الحديث وخالفته التجربة لم تصدق التجربة ما جاء عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: (جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إن أخي استطلق بطنه، فقال رسول الله ﷺ:

(١) لا يمكن أن يتعارض العقل الصحيح مع العقل لصريح، وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك كتاباً كبيراً بعنوان "ردّ تعارض العقل والعقل" أو "موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول"، وهذا الإلمام ابن القيم بأبطل شبهة من يزعم بأن هناك تعارضاً بين الشرع والعقل، لصريح الخالي من الشبهات بأكثر من مائتي وجه، وذلك في كتابه "لصواعق المرسلات على الجهمية والمعتزلة الجزء الثالث والاربعين منه، دعي الدخيل الله.

ولله در العلامة عبد الرحمن المعلمي حين قال: ((إذا استكر الأئمة المحقة قون المتن، وكان ظاهراً لسند الصحة، فإنهم يطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقبح في ذلك المنكر)). ثم ذكر له أمثلة.

انظر: مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة للشوكاني ص ١١.

(٢) أحكم القرآن ٨٣/٣.

ويدل على بعض خصائص ماء زمزم ما رواه أبو ذر رضي الله عنه في قصة إسلامه، وفيها أن النبي ﷺ سأله عن مكته في مكة، فقال رضي الله عنه: ((قد كنت هاهنا منذ ثلاثين ليلة ويوم، قال: فمن كان يطعمك؟ قلت: ما كان لي طعم إلا ماء زمزم، فسمعت حتى تكسرت عن كفي بطني، وما أجد لي كبد سخره جوع، قال: إنها مباركة إنها طعام طعم)) أخرجه مسلم.

انظر: صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي ذر رضي الله عنه، ١٩٢٢/٤، رقم الحديث (٢٤٧٣).

اسقه عسلاً^(١)، ثم جاءه؛ فقال: إني سقيته عسلاً، فلم يزد له ثلاث مرات، ثم جاء الرابعة؛ فقال: اسقه عسلاً. فقال: لقد سقيته، فلم يزد إلا استطلاقاً، فقال رسول الله ﷺ: صدق الله، وكذب بطن أخيك، فسقاه؛ فبرأ^(٢).

أما إن كانت تلك الأدلة ليست بثابتة ولا صحيحة، فإن من الطرق الدالة على معرفة عدم ثبوتها وصحتها أن يكون منها مشتقاً على معنى عُرِفَ بطلانه عقلاً. يقول الإمام الشافعي: ((ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه))^(٣)، وهذا الذي استنتاه الإمام الشافعي لا يتقنه إلا أهل الصنعة^(٤).

ومن هنا نجد أن كثيراً من أهل العلم قد نصوا على أن من العلامات الدالة على الوضع والكذب على رسول الله ﷺ أن يكون الحديث مخالفاً للعقل^(٥)، بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، ويدخل في ذلك القضايا التجريبية.

(١) وقد جاءت الأدلة على أن العسل فيه شفاء، ومنها: قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَطْنِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ، فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الذحل: ٦٩]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: ((الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة مخجم، وكية نار، وأدهى أم تي عن الكي) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، ٢١٥٢/٥، رقم الحديث (٥٣٥٧).

(٢) متفق عليه، واللفظ لمسلم. انظر: صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الادواء بالعسل وقول الله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾، ٢١٥٢/٥، رقم الحديث (٥٣٦٠).

وصحيح مسلم، باب التداوي بسقي العسل، ١٧٣٦/٤، رقم الحديث (٢٢١٧).

(٣) الرسالة ص ٣٩٩.

(٤) قال البيهقي: ((وهذا الذي استنتاه الشافعي لا يقف عليه إلا الحذاق من أهل الحفظ، فقد يزل الصدوق فيما يكتبه، فيدخل له حديث في حديث، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مكرهاً على إسناد صحيح، وقد يزل القلم ويخطئ السمع ويخون الحفظ، فيروي الشاذ من الحديث عن غير قصد، فيعرّض أهل الصنعة الذين يقضهم الله تعالى لحفظ سنن رسول الله على عباده بكثرة سماعه، وطول مجالسته أهل العلم به، ومذاكرته إياهم)).

انظر: دلائل النبوة ٣٠/١، وانظر كلاماً نفيساً لابن القيم في المنار المنيف ص ٤٤٤٣.

(٥) وأعني هنا: ما يدركه القلب باستحالاته كالجمع بين اللذين لا ما يجرى جزاءه قل عن إدراك حقيقته كالأمور الغيبية.

قال ابن تيمية: ((ما علم بصريح القلب لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط، وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالقل بطلانها بل يعلم بالقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع، وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك،

وقد قسم الخطيب البغدادي الأخبار إلى ثلاثة أقسام، هي:

١- ما يُعرف صحته.

٢- ما يُعرف فساد.

٣- وما يتردد بينهما.

ومثل للثاني بما تدفع العقول صحته نحو الأخبار عن قديم الأجسام، وما أشبه ذلك^(١).

قال الحافظ ابن حجر: ((ويلتحق به ما يدفعه الحسن والمشاهدة، كالخبر عن الجمع بين الضدين، وقول الإنسان: أنا الآن طائر في الهواء، أو أن مكة لا وجود لها في الخارج))^(٢).

ولذا قال ابن الجوزي: ((ألا ترى لو أنه اجتمع خَلْقٌ من الثقات، وأخبروا أن الجمل قد دخل سَمَّ الخياط؛ لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره))^(٣).

ومن الأمثلة على ذلك: حديث: ((من حدث حديثاً، فعطس عنده، فهو حق))^(٤).

ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي قال إنه يخالفه، إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل لصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول. ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته).

انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٤٧٨.

(١) انظر: الكفاية ص ١٧.

(٢) التكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٨٤٥.

(٣) الموضوعات ١/٦٥.

(٤) أخرجه أبو يعلى من طريق بقرية بن الوليد عن معاوية بن يحيى عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، واللفظ له.

انظر: مستد أبي يعلى ١/٢٢٤.

والطبراني في الأوسط.

انظر: المعجم الأوسط ٦/٣٦٦.

قال الهيثمي: ((فيه معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف))، وذكر له شهاداً عن أنس، وفيه جعفر بن محمد بن ماجه ولم يعرفه، وعمارة بن زاذان، وقد وثقه أبو زرعة وجماعة. وفيه ضعف، وبقرية رجاله ثقات.

انظر: مجمع الزوائد ٨/٥٩.

قال النووي في إسناده: ((إسناده جيد)).

انظر: فتاوى الإمام النووي ص ٤٦.

سئل النووي عن هذا الحديث، فقال: ((له أصل أصيل... كل إسناده ثقات إلا بقية بن الوليد، وأكثر الأئمة و الحفاظ يحتجون بحديثه عن الشاميين، وهو يروي هذا الحديث عن معاوية بن يحيى الشامي^(١))).^(٢)

قال ابن القيم: ((وهذا وإن صح بعض الناس سنده، فالحس يشهد بوضعه، لأننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مئة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ، لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور، لم تُصدق^(٣))).

ومهما يكن من أمر، فإنه ينبغي أن لا يحمل النص على معنى يكون فيه مخالفة لما تقتضيه التجربة مع إمكان عمله على محمل آخر لا يكون فيه مخالفة لما تقتضيه التجربة، وبناءً على ذلك لا يحكم بنسخ أحاديث في العَدْوَى^(٤)، بأحد أدلّ دليل على

قال أبو الحسن الكنتاني بعد أن ذكر شواهد الأحاديث، وتعليقاً على كلام النووي: ((فهذا تصريح من النووي بتوثيق معاوية بن يحيى، وهو كذلك، فإنه إن يكن أبا مطيع...، فقد أخرج له الشافعي، وابن ماجه، ووثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وصالح جزرة، وأبو علي النيسابوري، وإن يكن هو أبا روح الصديقي...، فقد أخرج له الترمذي، وابن ماجه، ووثقه البخاري والله تعالى أعلم)).

انظر: تنزيه الشريعة ٢/٢٩٤، ٢٩٤.

كما حسن إسناده المناوي.

انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير ٢/٤١٣.

لكن ابن الجوزي ذكره في الموضوعات، وقال: ((هذا حديث باطل، تفرد به معاوية بن يحيى، قال يحيى بن معين: هو هالك ليس بشيء، وقال البغوي: ذهب الحديث.

وقد رواه عبد الله بن جعفر المديني أبو علي عن أبي الزناد قال فيه: إذا عطس أحكم عند حديث كان حقاً، قال النسائي: أبو علي مترك الحديث)).

انظر: الموضوعات ٢/٢٧٧، وانظر أيضاً: الآل المصنوعة ٢/٢٤٢.

(١) هو أبو روح معاوية بن يحيى الصديقي كان على بيت المال بالري، روى عن مكحول، والزهرى، وعنه روى بقية، والوليد بن مسلم، نقله جماعة من أهل الحديث، وقال فيه أبو زرعة: ((ليس بقوي، أحاديثه كلها مقلوبة، ما حدث بالري، والذي حدث بالشلم أحسن حالاً)).

انظر: الجرح والتعديل ٨/٢٨٣، الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٢٩٩.

(٢) فتاوى الإمام النووي ص ٤٦، وانظر: الأذكار ص ٤٣٩.

(٣) المنار المنيّف ص ٥١، وانظر: التذكرة في الأحاديث المشتهرة ٢١٠/٢١١.

(٤) مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا عدوى، ولا صفر، ولا هامة، فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال الإبل تكون في الرمل كأها الضباء، فيجيء البعير الأجر، فيدخل فيها، فيجربها كلها؟ قال: فمن أعدى الأول^(١)؟ متفق عليه، واللفظ لمسلم.

انظر: صحيح البخاري، كتاب الطب، باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن، ٥/٢١٦، رقم الحديث (٥٣٨٧).

وصحيح مسلم، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولاهامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورده مرضع على مصحح، ٤/١٧٤٢، رقم الحديث (٢٢٢٠).

نقيضها^(١)، مثل حديث: ((لَا يُورَدُ مُمْرَضٌ عَلَى مَصْحٍ))^(٢)، بسبب أن التجربة الطبية تقتضي أن من الأمراض ما هو معدٍ^(٣)، ذلك أنه يمكن حمل أحاديث نفي العدوى على محمل آخر لا يخالف ما تقتضيه الأحاديث الأخرى الدالة على نقيضها.

يقول ابن القيم: ((ذهب بعضهم إلى أن قوله (لا يورد ممرض على مصح) منسوخ بقوله (لا عدوى)، وهذا غير صحيح، وهو مما تقدم آنفاً أن المنهي عنه نوع غير المأذون فيه فإن الذي نفاه النبي ﷺ في قوله (لا عدوى ولا صفر) هو ما كان عليه أهل الإشراك من اعتقادهم ثبوت ذلك على قياس شركهم وقاعدة كفرهم، والذي نهى عنه النبي ﷺ من إيراد الممرض على المصح فيه تأويلان:

أحدهما: خشية توريط النفوس في نسبة ما عسى أن يقدره الله تعالى من ذلك إلى العدوى، وفيه التشويش على من يورد عليه وتعريضه لاعتقاد العدوى فلا تنافي بينهما بحال.

والتأويل الثاني: أن هذا إنما يدل على أن إيراد الممرض على المصح قد يكون سبباً يخلق الله تعالى به فيه المرض، فيكون إيراده سبباً، وقد يصرف الله سبحانه تأثيره

(١) قال النووي: ((حكى المازري والقاضي عياض عن بعض العلماء أن حديث (لا يورد ممرض على مصح) منسوخ بحديث (لا عدوى) وهذا غلط، لوجهين:

أحدهما: أن النسخ يشترط فيه تعذر الجمع بين الحديثين، ولم يتعذر، بل قد جمعنا بينهما. والثاني: أنه يشترط فيه معرفة التاريخ، وتأخر النسخ، وليس ذلك موجوداً هنا.

وقال آخرون: حديث (لا عدوى) على ظاهره وأما الذي عن إيراد الممرض على المصح، فليس للعدوى بل للتأذي بالرائحة الكريهة، وقبح صورته، وصورة المجذوم، والصواب ماسيق، والله أعلم)).

انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٤/١٤.

(٢) متفق عليه، واللفظ لمسلم.

وفيه قال أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ﷺ: ((كان أبوهريرة يحدثهما كليلهما عن رسول الله ﷺ، ثم صمت أبوهريرة بعد ذلك عن قوله (لا عدوى) وأقلم على (أن لا يورد ممرض على مصح) قال: فقال الحارث بن أبي ذباب: وهو ابن عمر أبيهريرة. قد كنت أسمعك يا بأهريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثاً آخر قد سكته عنه، كنت تقول: قال رسول الله ﷺ: لا عدوى. فأبى أبوهريرة أن يعرف ذلك، وقال: لا يورد ممرض على مصح. فمأراه الحارث في ذلك حتى غضب أبوهريرة، فرط بالحيشية، فقال للحارث: أترى ماذا قلت؟ قال: لا. قال أبوهريرة: قلت أبيت. قال أبو سلمة: ولعمري لقد كان أبوهريرة يحدثنا عن رسول الله ﷺ قال: لا عدوى. فلا أدري أنسى أبوهريرة، أو نسخ أحد القولين الآخر؟)).

انظر: صحيح البخاري كتاب الطب، باب لاهامة، ٢١٧٧/٥، رقم الحديث (٥٤٣٧).

و صحيح مسلم، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولاهامة، ولا صفرة، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، ١٧٤٢/٤، رقم الحديث (٢٢٢١).

(٣) انظر: التعارض في الحديث ص ٢٨١، ٢٧٧.

بأسباب تضاده أو تمنعه قوة السببية وهذا محض التوحيد بخلاف ما كان عليه أهل الشرك.

وهذا نظير نفية سبحانه الشفاعة في يوم القيامة بقوله ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾^(١)، فإنه لا يضاد الأحاديث المتواترة المصرحة بإثباتها^(٢)، فإنه سبحانه إنما نفى الشفاعة التي كان أهل الشرك يشتونها، وهي شفاعة يتقدم فيها الشافع بين يدي المشفوع عنده، وإن لم يأذن له، وأما التي أثبتها الله ورسوله، فهي الشفاعة التي تكون من بعد إذنه، كقوله ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٣)، وقوله ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾^(٤)، وقوله ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُمْ﴾^(٥)،^(٦)

* * *

-
- (١) من الآية رقم (٢٥٤) من سورة البقرة.
(٢) انظر: نظم المتناثر ص ٢٣٤، رقم الحديث (٣٠٤).
(٣) من الآية رقم (٢٥٥) من سورة البقرة.
(٤) من الآية رقم (٢٨) من سورة الأنبياء.
(٥) من الآية رقم (٢٣) من سورة سبأ.
(٦) تهنيت السنن ٢٧٥/٥، وانظر: المفهم ٦٢٤/٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وجعله آخر دعاء أهل الجنة، فقال جل ثناؤه ﴿وَأَجْرُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الوصلى الله وسلم على محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد: فهذه خاتمة هذا البحث، ويمكن تلخيص أهم نتائجه فيما يلي:

- أن معنى التجربة في اللغة الاختبار، ولا يختلف معناها عند الفقهاء عن معناها اللغوي.
- أن التجربة لا تخلو من قوة قياسية خفية تخالط المشاهدات، وهي أنه لو كان هذا الأمر اتفاقاً أو عرضياً غير لازم، لما استمر في الأكثر من غير اختلاف.
- ذكر بعضهم أنه لابد في التجريبيات من وقوع فعل الإنسان، وجعلوا هذا من الفروقات بين التجربة وبين الحدس، ومع اشتراط الفعل في التجربة، إلا أنه لا يشترط أن يكون الفعل صادراً من الحاكم المجرب بنفسه، بل يكفي وقوعه من غيره.
- أن لفظ التجربة يستعمل فيما هو مقدور عليه، وفيما ليس مقدوراً عليه، وذلك أن التجربة تقع على أمور معينة محسوسة ويحكم العقل على نظائرها بالتشبيه، فإن كان الحس المقرون بالعقل من فعل الإنسان كأكله وشربه، سمي تجربة، وإن كان خارجاً عن قدرته، كتغير أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمي حدساً، وقد يسمى بعض الناس كل ذلك تجربة.
- تطلق الخبرة في اللغة على العلم بكنه المعلومات على حقائقها، ففيه معنى زائد على العلم، والخبرة اصطلاحاً: المعرفة ببواطن الأمر، سواء أكانت هذه المعرفة عن طريق التجربة أم غير ذلك، فالتجربة إحدى الطرق الموصلة للخبرة.
- لاحظته: بمعنى راعيته في اللغة، ودوام الملاحظة مراقبة، وتعني الملاحظة في البحث العلمي: مراقبة شيء أو حال طبيعي أو غير طبيعي كما يحدث وتسجيل ما يبدو، لغرض علمي أو عملي، كمراقبة نمو نبات، أو حال مرضية، وتطلق

(١) من الآية رقم (١٠) من سورة يونس.

الملاحظة على الحقائق المشاهدة التي يقررها الباحث في فرع خاص من فروع المعرفة، كأن يقال: ملاحظات فلكية، وملاحظات طبية، والملاحظة والتجربة تعبران عن مرحلتين متداخلتين من الناحية العملية، فالباحث يلاحظ، ثم يجرب، ثم يلاحظ نتائج تجربته.

- أن من الطرق التي يحصل بها العلم واليقين التجريبيات، ويعبر عنها باطراد العادات، أو بتلازم الأسباب والمسببات.
- أن التكرار هو المؤثر في حصول العلم بالتجربة، وإذا تقرر ذلك، فإن عند المرات التي يحصل بها العلم واليقين لا ينضب، كما لا ينضب عدد المخبرين في التواتر وكل واقعة وتجربة مثل شاهد مخبر، والمرة الواحدة لا يحصل العلم بها.
- أن المعلومات التجريبية يقينية عند من جربها، والناس يختلفون في هذه العلوم، لاختلافهم في التجربة، فمعرفة الطبيب بأن السقمونيا مسهل كمعرقك بأن الماء مرو، ومهما يكن من أمر، فإن تجربة أمر معين وإن وقعت من أشخاص إلا أن المدة الزمنية لتلك التجربة تختلف باختلاف أولئك الأشخاص، ذلك أن العقول متفاوتة، ورُبَّ عاقل يهتدي في زمان قليل لما لا يهتدي إليه غيره في زمان كثير.

- أن التجربة ربما أوجبت حكماً وقضاءً كلياً، وذلك عند ما يكون تكرار الوقوع بحيث لا يحتمل معه تجويز اللاوقوع، وقد يكون حكم واحد مجرباً كلياً عند شخص، وأكثرياً عند آخر، وغير مجرب أصلاً عند ثالث.
- يرتبط الحكم الشرعي في بعض المسائل الفقهية بما دلت عليه التجربة، سواء أكان الدليل على ذلك الارتباط هو النص بحيث يأتي فيه بيان أن حكم تلك المسألة مستفاد من التجربة، أو كان الدليل على ذلك الارتباط هو العرف بحيث تكون التجربة هي الأمر المتعارف عليه هنا.

- أن ما جاءنا من طريق الكتاب وصحيح السنة، فإن الواجب علينا الأخذ به والتسليم والإيمان، وإذا كانت التجارب على وفق ما نص عليه الشارع، فإن ذلك يورث طمأنينة إلى ما جاءت به تلك النصوص، وما قيل في دليل الكتاب وصحيح السنة من حيث إن التجربة ما هي إلا سبب من أسباب طمأنينة القلب إلى ما جله

فيهما يقال مثله في كل دليل نقلي صحيح، أما إن كانت تلك الأدلة النقلية ضعيفة من حيث ثبوتها، فإن موافقة التجارب لما جاءت به لا يعني ذلك أنها ثابتة عن نقلت عنه.

• يستفاد من التجربة في جانب الأدلة النقلية ما يلي:

أولاً: حصول الطمأنينة إلى ما جاءت به تلك الأدلة إذا وافقتها التجربة.

ثانياً: الترجيح في بعض معاني تلك الأدلة، ورفع الاحتمال الوارد عليها.

ثالثاً: أنها علامة على عدم ثبوت تلك الأدلة وصحتها.

رابعاً: العمل بها في الشؤون الدنيوية التي لم يتعلق بها خطاب شرعي إن كان الدليل النقلية يقتضي خلاف ما تقتضيه التجربة.

• أن من الأدلة الشرعية العقلية ما يعتمد على التجريب، وسوف أنه على بعض تلك الأدلة في الفقرات الثلاث التالية.

• أن القياس أصله التجربة، وأهم أركانه العلة، ومن طرق الكشف عنها المعروفة بمسالك التعليل. مسلك السبر والتقسيم، والغرض منه هو بيان علة الحكم بنفي ما يزاحمها من العلل، وهذا أمر يحتاج إلى تجربة.

• يستفاد من التجربة في باب المصالح والمفاسد من جهة تمييز ما هو مصلحة أو مفسدة، ومن جهة بيان أن المصالح والمفاسد. من حيث مواقع وجودها. غير متمحضة.

• أن علاقة التجربة بالاستقراء واضحة جلية، فالاستقراء عند الفقهاء والتجربة ثمرتهما واحدة، فكلاهما فيه تتبع لصور معينة مع اقتران ذلك التتبع بقياس خفي يحصل به تعميم حكم ما تمّ تتبعه، أما الاستقراء عند المناطقة، فهو يختلف عن التجربة، وذلك بأن الأحكام الاستقرائية هنا لا قياس فيها بخلاف الأحكام التجريبية، فالعلم الحاصل من طريق الاستقراء التام عند المناطقة هو بسبب كثرة تلك المشاهدات حتى شمل الاستقراء جميع صور المعنى الكلي أما العلم الحاصل من طريق التجربة، فليس لكثرة ما يشاهد، بل لاقتران قياس خفي بذلك حصل به تعميم الحكم على غير الصور المشاهدة.

• لا ينبغي الجراءة على ردّ الوحي الثابت الصحيح بما يظن أن التجربة تقتضي

خلافه، بل إن التجربة الصادقة لا تخالف الوحي الثابت الصحيح وينبغي للظن أن لا يحمل النص على معنى يكون فيه مخالفة لما تقتضيه التجربة مع إمكان حمله على محمل آخر لا يكون فيه مخالفة لما تقتضيه التجربة.

وبعد؛ فهذا جهد المقل، لا أبرؤه من نقص، ولا أحاشيه من خطأ، فإن الكمال لله تعالى والعصمة لنبيه ﷺ، وظني فيمن اطلع عليه أن ينظر إليه بعين الإنصاف والمولعة لا بعين الاعتساف والمنازعة، فإني ما قصدت به الشقاق والمجادلة، ولا إظهار الغلبة والمقاومة، والله أسأل أن يكسوه حلل القبول، وأن يمن علي ببلوغ متهى السؤل، إنه قريب مجيب الدعاء، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- (١) الابتهاج بأذكار ال مسافر والحاج. تأليف: أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ). تحقيق: رضوان محمد رضوان. دار الكتاب العربي. مصر، ط: الأولى، ١٣٧١هـ، ٩٥٢م.
- (٢) أبجد العلوم. الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. تأليف: صديق حسن خان القنوجي، ت (١٣٠٧ هـ). تحقيق: عبد الجبار زكّار. طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط: الثانية، ١٣٩٨هـ، ٩٧٨م.
- (٣) الإبهاج في شرح المنهاج. تأليف: شيخ الإسلام علي بن عبد الله كافي السبكي، ت (٧٥٦ هـ). وأكمل له ابنه تاج الدين ابن السبكي، ت (٧٧١ هـ). تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠١هـ، ٩٨١م.
- (٤) أثر العرف في التشريع الإسلامي. تأليف: د. السيد صالح عوض. دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
- (٥) أحكام القرآن، تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، ت (٥٤٣ هـ). تحقيق: علي بن محمد البجاوي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
- (٦) الإحكام في أصول الأحكام. تأليف: سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، ت (٦٢١ هـ). تحقيق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي. المكتبة الإسلامية، بيروت، دمشق. وهو مصور عن طبعة مؤسسة النور، الرياض، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ.
- (٧) إحياء علوم الدين. تأليف: أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، ت (٥٠٥ هـ). دار الخیر، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ، ٩٩٤م.
- (٨) الأدب المفرد. تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ت (٢٥٦ هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٩هـ، ٩٨٩م.
- (٩) الأذكار. تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي، ت (٦٧١ هـ). تحقيق: علي الشريحي، وقلم النوري، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- (١٠) الإرشاد في معرفة علماء الحديث. تأليف: أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل القزويني، ت (٤٤٦ هـ). تحقيق: محمد سعيد مراديس. مكتبة الرشيد، الرياض، ط: الأولى.

١٤٠٩هـ، ٩٨٩م.

- (١١) الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تأليف: الحافظ أبي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الذمري الأندلسي (٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي م عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٠هـ، ٤٢١هـ.
- (١٢) الاستقراء وأثره في القواعد الأصولية والفقهية، دراسة نظرية تطبيقية، تأليف: الطيب السنوسي أحمد، دار التدمرية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- (١٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: أبي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، (٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- (١٤) الإشارات والتبهمات، تأليف: أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا (٤٢٨ هـ)، تحقيق: سليمان نيا، دار المعارف، مصر، ط: الثالثة، ١٩٨٣م.
- (١٥) الأشباه والنظائر في قواعد فقه الشافعية، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: ٩١١ هـ، ت: محمد المدعصر بالله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- (١٦) الأشباه والنظائر، تأليف: العلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن دجيم الحذفي، ت: ٩٧٠ هـ، ت: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- (١٧) أصول السر خسي، تأليف: أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السر خسي، ت: (٤٩٠ هـ)، تحقيق: أبي الوفاء غاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد، الدكن، وصورته، دار المعرفه، بيروت.
- (١٨) أصول الفقه الإسلامي، تأليف: د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- (١٩) أصول الفقه الإسلامي، تأليف: محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، ط: ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.
- (٢٠) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، تأليف: د. عياض بن نامي، دار التدمرية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- (٢١) أصول الفقه، الحد، والموضوع، والغاية، تأليف: د. يعقوب بن عبد الوهاب الباسين، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- (٢٢) أصول الفقه، تأليف: أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، ت: (٧٦٣ هـ)، تحقيق: د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢٣) الاعتصم. تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي، ت (٧٩٠ هـ). تحقيق:

سليم بن عبد الهاللي، دار ابن عفان، الخبر، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ، ٩٩٢ م.

٢٤) إلام الموقعين عن رب العالمين. تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حر يز

الزري، المعروف بابن القيم، ت (٧٥١ هـ). تحقيق: عصمرا لدين الصابطي، دار الحديث، القاهرة،

ط: الأولى، ١٤١٤ هـ، ٩٩٣ م.

٢٥) الأعلام، تأليف: خير الدين بن محمد الزركلي دمشقي، ت (١٣٩٦ هـ). دار المعرف، بيروت،

بيروت، ط: الخامسة، ١٤٠٠ هـ، ٩٨٠ م.

٢٦) الأغاني، تأليف: أبي الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد الأصبهاني، ت (٣٥٦ هـ). تحقيق:

علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر، بيروت.

٢٧) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الحجيم، تأليف: شيخ الإسلام قبي الدين أبي

العيس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، ت (٧٢٨ هـ). تحقيق: دنا صر بن عبد

الكريم العقل، دار عالم الكتب، وقامت بتوزيعه وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية

السعودية، ط: السابعة، ١٤١٩ هـ، ٩٩٩ م.

٢٨) الأمل، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ت (٢٠٤ هـ). دار الفكر، بيروت، ط:

الأولى، ١٤١٠ هـ.

٢٩) الانتصار لصاحب الحديث، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي،

ت (٤٨٩ هـ). تحقيق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار، السعودية، ط:

الأولى، ١٤١٧ هـ، ٩٩٦ م.

٣٠) الأنساب، تأليف: أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، ت (٥٦٢ هـ).

تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ٩٩٨ م.

٣١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تأليف: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد

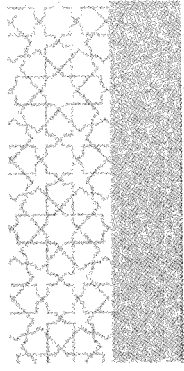
المرداوي، ت (٨٨٥ هـ). تحقيق: د. عبد الله بن عبد الله حسن التركي، دار الهجرة للطباعة

والنشر، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٦ هـ، ٩٩٥ م.

٣٢) أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن

عبد الله بن هشام الأنصاري، ت (٧٦١ هـ). دار إحياء العلوم، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ، ٩٨٥ م.

- ٣٣) الآيات البيّنات على شرح مع الجوامع، تأليف: أحمد مد بن قاسم العبداني، ت (٩٩٤ هـ)، تحقق يقي: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٧هـ، ٩٩٦هـ.
- ٣٤) إيضاح المبهمة من معاني السلم في المنطق، تأليف: الشيخ أحمد مد بن عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري، ت (١٩٢هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط: الأخيرة، ٣٦٧هـ.
- ٣٥) البحر الزخار (مسند البزار)، تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار، ت (٢٩٢ هـ)، تحقق يقي: د. محمد فوطا لرحمن زين الله، مؤسسة لهم القرآن، بيروت، مكتبة العلم والحكم، المدينة المنورة، ط الأولى، ٤٠٩هـ، ٩٨٨هـ.
- ٣٦) بحر الفوائد المشهور ب (معاني الأخ بار)، تأليف: أبي بكر محمد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري، ت (٢٨٤ هـ)، تحقق يقي: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ٤٢٠هـ، ٩٩٩هـ.
- ٣٧) البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ت (٧٩٤ هـ)، حرره: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه: د. عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط: الثانية، ٤١٣هـ، ٩٩٢هـ.
- ٣٨) بحوث في الاجتهاد فيما لا نص فيه، تأليف: الطيب خضري السيد، دار الطباعة المحمدية، مصر، ط: الأولى، ٣٩٩هـ، ٩٧٩هـ.
- ٣٩) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: العلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، ت (٨٧٥ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ٤٠٢هـ، ٩٨٢هـ.
- ٤٠) البرهان في أصول الفقه، تأليف: إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، ت (٦٨٤ هـ)، تحقق يقي: د. عبد الله عظيم محمد لبيب، دار الوفاء، المصورة، ط: الأولى، ٤١٢هـ، ٩٩٢هـ.
- ٤١) تاج الحاروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مدمر تضي الزبيدي، ت (١٢٠٥ هـ)، تحقق يقي: مجموعة من العلماء، مطبوعات وزارة الإرشاد والأبناء، الكويت.
- ٤٢) التاج والإكليل شرح مختصر خليل، تأليف: أبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهير ب (المواق)، ت (٨٩٧ هـ)، مكتبة النجاح، طرابلس.



٤٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي
الدمشقي، ت (٧٤٨ هـ)، تحقيق: د. عبد الله محمد بن أحمد، دار الكتب العربية، بيروت، ط:
الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٤٤) تاريخ بغداد، تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت (٤٦٣ هـ)، المكتبة
السلفية، المدينة المنورة.

٤٥) التبصرة في أصول الفقه، تأليف: الشيخ الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف
الفيروزي، ت (٤٧٦ هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هبة، دار الفكر، ط:
مصورة علم ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، عن الطبعة الأولى علم ١٤٠٠هـ.

٤٦) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، تأليف: العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، ت
(٧٤٣ هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط: الثانية، وهي مصورة عن الطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٦٤هـ.

٤٧) التحبير شرح التحرير، تأليف: محمد قاسم المنهجي علاء الدين أبي الحسين علي بن سليمان
المردائي الحنبلي، ت (٨٨٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، ود. عوض بن محمد
القرني، ود. أحمد بن محمد بن صالح السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٤٨) تحطيم الصنم العلماني، جولة جديدة في معركة الظلمة لسياسة الإسلام، تأليف: محمد
شاكر الشريف، دار البيارق، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٤٩) تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، تأليف: أبي العلام محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم
المباركفوري، ت (١٣٥٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن محمد عثمان، ود. الوهاب عبد اللطيف، دار
الفكر، بيروت.

٥٠) تحفة الأذكارين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين ﷺ، تأليف: العلامة محمد بن
علي بن محمد الذهبي لشوكاني، ت (١٢٥٠ هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط:
الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٥١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت
(٩١١هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط: الأولى.

٥٢) تذكرة الحفاظ، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، ت (٧٤٨ هـ)، تحقيق: د. عبد
الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٣٧٤هـ.

٥٣) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تأليف: زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد
القوي المندري، ٦٥٦ هـ؛ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى،
١٤١٧هـ.

٥٤) تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تأليف: بدر الدين بن بهادر بن عبد الله الزركني، ت (٧٩٤ هـ)،
تحقيق: د. سيد عبد العزيز ودعبد الله ربيع، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ،
١٩٩٨م.

٥٥) تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تأليف: بدر الدين بن بهادر بن عبد الله الزركني، ت (٧٩٤ هـ)،
تحقيق: د. سيد عبد العزيز ودعبد الله ربيع، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ،
١٩٩٨م.

٥٦) تصحيح الفروع، تأليف: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي، ت
(٨٨٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:
الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

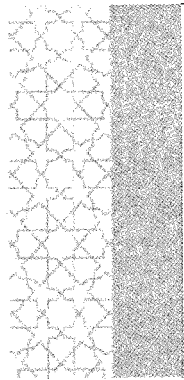
٥٧) تعارض القيل مع الأدلة المختلفة فيها، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير قدمها
الطالب وليد بن إبراهيم العجالي إلى قسم أصول الفقه في كلية الشريعة في الرياض في
العمر الجامعي ١٤٢٠هـ، ١٤٢١هـ.

٥٨) التعارض في الحديث، تأليف: د. لطفي بن محمد الزغير، مكتبة العبيكان، الرياض، ط:
الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

٥٩) التعريفات، تأليف: السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي السيد الزين الحسيني
الجزائري الحنفية، ت (٨١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى،
١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٦٠) تغايق التعليل على صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت
(٨٥٢ هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتبة الإسلامية، بيروت، دار عمان،
عمان، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦١) تفسير الرازي المسمى بـ (التفسير الكبير) ومفاتيح الغيب، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر
الرازي، ت (٦٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.



٦٢) تفسير الطبري المسمى بـ (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، تـ (٣١٠ هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: الثانية، ١٣٧٣ هـ، ٩٥٤ م.

٦٣) تفسير الفاتحة، تأليف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي، تـ (٧٩٥ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، ط: ١٤٢٥ هـ.

٦٤) تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تـ (٨٥٢ هـ)، ت: محمد مدعوامة، دار الرشيد سوريا، ط: الرابعة، ١٤١٢ هـ، ٩٩٢ م.

٦٥) تقريب الوصول إلى علم الأصول، تأليف: أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، تـ (٧٤١ هـ)، تحقيق: محمد المختار بن أبي عيسى محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ.

٦٦) التقریب، المسمى بـ (التقریب والتيسير لمعرفة سنن أبي بصير النخعي)، (المطبوع مع تدريب الراوي)، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي، تـ (٦٧٦ هـ).

٦٧) التقریر والتحرير شرح التحرير، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الحلبي، المعروف بـ (أبي أمير الحاج)، تـ (٨٧٩ هـ)، المطبعة الكبري الأميرية، بولاق، مصر، ط: الأولى، ١٣٦٦ هـ.

٦٨) تقريرات لشربيني علي بن محمد الجوامع (المطبوع مع حاشية البناني)، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن زين الدين بن شمس الدين الخطيب، تـ (١٣٢٦ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٥٦ هـ، ٩٣٧ م.

٦٩) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، تأليف: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تـ (٨٠٦ هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣ هـ، ٩٩٣ م.

٧٠) تلخيص المستدرک، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي الهيثم الدمشقي، تـ (٧٤٨ هـ) (المطبوع بذي المستدرک).

٧١) التلخيص في أصول الفقه، تأليف: إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تـ (٤٧٨ هـ)، تحقيق: د. عبد الله جولماني بالي، شيراز مدافع مري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ، ٩٩٦ م.

(٧٢) التمهيد في أصول الفقه، تأليف: أبي الخطاب محمد فوط بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي، ت (٥١٠هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله بن يحيى، ود. محمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

(٧٣) تنزيه التشريعة المرفوعة عن الأخبارا لشنيعة الموضوعة. تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عراق الكنائي (٩٦٣ هـ). تحق يق: عبد الله الوهاب عبد اللطيف، وعد بالله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت. ط: الأولى، ١٣٩٩ هـ.

(٧٤) تهذيب الأسماء واللغات، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي لشافعي، ت: (٦٧٦ هـ). أ. شرفه على إخراجها: مك. تب. الب. حو. والدار سات. بدار الف. ك. ب. ي. ر. ط. ط. الأولى، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م.

(٧٥) تهذيب التهذيب. تأليف: أبي الفضل أحمد بن حنبل بن حنبل بن حنبل، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

(٧٦) تهذيب اللغة. تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، ت (٣٧٠ هـ)، تحقيق: مجموعة من المتخصصين، دار الكاتب العربى، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ٩٦٧م.

(٧٧) تَهْذِيبُ سِتْنِ أَبِي دَاوُدَ، تَأْلِيفُ: الإِمَامِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي يُونُسَ بْنِ سَعْدِ الزَّرْعِيِّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيِّ الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ الْقِيمِ الْجَوْزِيَّةِ، ت (٧٥١ هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ حَامِدُ الدِّقْقِيُّ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتَ.

٧٨) التهذيب في المذيق، (المطبوع مع شرح الخبيصي)، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني، ت (٧٢٩هـ).

٧٩) التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد رمضان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

٨٠) التيسير بشرح الجامع الصغير، تأليف: الإمام الجافظ زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي، (٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط: الثالثة، ٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

(٨١) ج مع الجوا مع في أصول الفقه (المطبوع مع حللانية البنانى) و (المطبوع مع الآيات البينات) و (المطبوع مع حاشية العطار) و (المطبوع مع تشنيف المسامع). تأليف: تاج الدين عبد الوهاب ابن النيسبى، ت (٧٧٧هـ).

٨٢) الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة، تأليف: العلامة الفقيه حسن بن محمد المشاط، ت.

١٣٩٩ هـ: د. عبد الوهاب بن إبراهيم بن سليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الثانية،

١٤١١ هـ، ٩٩٠ م.

٨٣) حاشية ابن سعيد على شرح الخبصي، (المطبوع مع شرح الخبصي)، تأليف: محمد بن علي بن

سعيد الحجري التوسني (ت ١١٩٩ هـ).

٨٤) حاشية التفازاني على شرح العضد (المطبوع مع مختصر المتدهيلا بن الحاجب ت ٦٤٦ هـ)،

تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني، ت (٧٢٩ هـ)، تحقق: د.

شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م..

٨٥) حاشية السندي على الشنائي، تأليف: أبي الحسن نورا لدين محمد بن عبد الهادي الحنفي

السندي، ت (١١٣٨ هـ)، تحقق: د. بدالفتح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط:

الثانية، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.

٨٦) حاشية الطارعي على شرح الخبصي، تأليف: أبي السعادات حسن بن محمد الطارعي، ت.

(٢٥٠ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٠ هـ، ١٩٦٠ م.

٨٧) حاشية الطارعي على شرح المحلي، تأليف: أبي السعادات حسن بن محمد الطارعي، ت (١٢٥٠ هـ)،

دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٨) حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، تأليف: أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي

الحنفي، ت (٢٣١ هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ط: الثالثة، ١٣٦٨ هـ.

٨٩) الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي

البصري، ت (٤٤٩ هـ)، تحقق: الشيخ علي محمد م عوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٩٠) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،

ت (٩١١ هـ)، تحقق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط: الأولى، ١٣٨٧ هـ.

١٩٦٧ م.

٩١) خزانة الأدب ولباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت (١٠٩٣ هـ)، اعتنى به: د. محمد

نيل طريقي، بإشراف: د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيطون، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.

٩٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تأليف: محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن الحصني الدمشقي المشهور بـ (الحصكفي)، تـ (١٠٨٨ هـ)، تحق: يحيى عادل أحمد مدعي الموجد، وعلمي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ.

٩٣) درء تعارض العقل والنقل، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عباد إسلام بن تيمية، تـ (٧٢٨ هـ)، تحق: يحيى محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الثانية، ١٤١١ هـ، ٩٩١ م.

٩٤) الدعوات الكبرى، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي تـ (٤٥٨ هـ)، تحق: يحيى بدر بن عبد الله البدر، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط: ١٤١٤ هـ، ٩٩٣ م.

٩٥) دلائل النبوة، ومعرفه أحوال صاحب الشريعة، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تـ (٤٥٨ هـ)، تحق: د. عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ، ٩٨٥ م.

٩٦) إلباح المنهبة في معرفة أعيان المنهبة، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون المالكي، تـ (٧٩٩ هـ)، ملأه طبعه عهه بلس بن عباد إسلام بن شمعرون، الفحامين، مصر، ط: الأولى، ٣٥١ هـ.

٩٧) الأخيرة، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرأ في المالكي، تـ (٦٨٤ هـ)، تحق: مجموعة من علماء المغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ، ٩٩٤ م.

٩٨) نم الكلام وأهله، تأليف: شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، تـ (٤٨١ هـ)، تحق: يحيى عباد الرحمن عبد العزيز لشبل، مكتبة العلم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٨ هـ، ٩٩٨ م.

٩٩) الرد على المنطقيين، تأليف: شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٧٢٨ هـ)، دار المعرفة، بيروت.

١٠٠) الرسالة، تأليف: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تـ (٢٠٤ هـ)، تحق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠١) رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، تأليف: د. يعقوب بن عبد الوهاب الباسين، دار النشر الدولي، السعودية، الرياض، ط: الثانية، ١٤١٦ هـ.

١٠٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: شهاب الدين أبي الفضل محمود الأوسلي البغدادي، (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن إدارة الطباعة المنيرية، ط: الرابعة، ١٤٠٥هـ، ٩٨٥هـ.

١٠٣) روضة الطالبين، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي، (٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٠٤) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، تأليف: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، (٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الثانية، ١٤١٤هـ، ٩٩٣هـ.

١٠٥) زاد المسير، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، (٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، دمشق، ط: ٣٨٤هـ، ١٩٦٤.

١٠٦) زاد المعاد في هدي خير العباد، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، والمعروف بابن القيم، (٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط: الرابعة عشر، ١٤٠٧هـ، ٩٨٦هـ.

١٠٧) الزهد، تأليف: عبد الله بن المبارك بن واضح، (١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٨) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تأليف: محمد بن يوسف الصالح الشامي، (٩٤٢هـ)، تحقيق: مجموعة المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط: ١٤١٨هـ، ٩٩٧هـ.

١٠٩) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في الأمة، تأليف: الشيخ محمدناصر الدين الألباني، (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، ٩٩٦هـ.

١١٠) سنن ابن ماجه، تأليف: أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

١١١) سنن أبي داود، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، وهي مصورة عن طبعة مصطفى محمد.

- (١١٢) سنن الترمذي، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، ت (٢٧٩ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شلكر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، ط: ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م، وهي مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط: الأولى، ١٣٥٦ هـ، ١٩٣٧ م.
- (١١٣) سنن إدارقطني، تأليف: أبي الحسن علي بن عمارة إدارقطني البغدادي، ت (٢٨٥ هـ)، تحقيق: عبد الله شامي، ماني المدني، دار المعرفه، بيروت، وهي مصورة عن دار المحاسن للطباعة، القاهرة، ط: ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦ م.
- (١١٤) سنن إدارمي، تأليف: أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن إدارمي، ت (٢٥٥ هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- (١١٥) السنن الكبرى، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الشافعي، ت (٣٠٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م.
- (١١٦) السنن الكبرى، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت (٤٥٨ هـ)، دار المعرفه، بيروت، وهي مصورة عن الطبعة الأولى لمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ١٣٤٦ هـ.
- (١١٧) السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت (٤٥٨ هـ)، دار المعرفه، بيروت، وهي مصورة عن الطبعة الأولى لمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ١٣٤٦ هـ.
- (١١٨) سير أعلام النبلاء، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان النهدي، ت (٧٤٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: التسعة، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
- (١١٩) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: أبو الفلاح عبد الحفيظ بن العماد الحنبلي، ت (١٠٨٩ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (١٢٠) شرح الخبيري، المسمى (تنهيب التهذيب)، (المطبوع مع حاشية العطار)، تأليف: عبد الله بن فضل الله الخبيصي، ت (١٠٥٠ هـ).
- (١٢١) شرح الأعضاء لمختصر ابن الحاجب (المطبوع مع مختصر المتدهي)، تأليف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الشيرازي الإيجي، ت (٧٥٦ هـ).

١٢٢) شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العزاد مشقي، ت (٧٩٢هـ). تحقق: د. عبد الله التريكي، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ، ٩٩٣م.

١٢٣) الشرح الكبير، تأليف: العلامة المحقق أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد لدرير، ت (٢٠١هـ). دار الفكر، بيروت.

١٢٤) شرح الكوكب المنير المسمى (مختصر التحرير)، تأليف: أبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الزلف توحى المعروف بابن الجار، ت (٩٧٢هـ). تحقق: د. محمد الزحلي، ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ، ٩٩٧م.

١٢٥) شرح المذاهب في علم الأصول، تأليف: شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، ت (٧٤٩هـ). تحقق: د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

١٢٦) شرح النووي على صحيح مسلم، تأليف: الحافظ مكي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، ت (١٧٦هـ). دار الفكر، بيروت، ط: ١٤٠١هـ، ٩٨١م.

١٢٧) شرح تقيع الفصول في اختصار المصنوع في الأصول، تأليف: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المقرئ، ت (٦٨٤هـ). تحقق: طه عبد لرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: الثانية، ١٤١٤هـ، ٩٩٣م.

١٢٨) شرح سنن ابن ماجه، تأليف: أبي الحسن نورا لدين محمد بن عبد الهادي الحنفي السندي، ت (١١٣٨هـ). تحقيق: خليل مأمون شيخادار المعرفة، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦هـ، ٩٩٦م.

١٢٩) شرح صحيح البخاري، تأليف: أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال الكري القرطبي، ت (٤٤٩هـ). تحقق: أبي تميم سر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

١٣٠) شرح مختصر الروضة، تأليف: نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي، ت (٧١٦هـ). تحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التريكي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠هـ، ٩٩٠م.

١٣١) شرح الطوسي، تأليف: أبي جعفر نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، ت (٦٧٢هـ) (المطبوع مع الإشارات والتنبيهات، أبي علي بن سينا).

١٣٢) الشعر والشعراء، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط الثانية، ٣٧٧هـ، ٩٥٨م.

١٣٣) صحيح ابن حبان، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، ت (٣٥٤هـ)، بترتيب ابن بلبان (الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ت (٧٣٩هـ)، المسمى ب (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٤هـ، ٩٩٣م.

١٣٤) صحيح البخاري، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ت (٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، دار الإمامة، دمشق، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ، ٩٨٧م.

١٣٥) صحيح مسلم، تأليف: أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت ٢٦١هـ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٤١٣هـ، ٩٩٢م.

١٣٦) الصواعق المرسلة إلى الجهمية والمعتزلة، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي، المعروف بابن القيم، ت (٧٥١هـ)، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل، دار العاصمة، الرياض.

١٣٧) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمنظرة، تأليف: عبد الرحمن حسن حنيفة الميداني، دار القلم، بيروت، دمشق، ط: الأولى، ٣٩٥هـ، ٩٧٥م.

١٣٨) طبقات الحفاظ، تأليف: جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت (٩١١هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، ٩٨٣م.

١٣٩) طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن السبكي، ت (٧٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود الطناحي، دار هجر، القاهرة، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.

١٤٠) طبقات الصوفية، تأليف: أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد الأزدي السلمي، ت (٤١٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر طادار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، ٩٩٨م.

١٤١) طبقات الفقهاء، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ت (٤٧٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، بيروت.

١٤٢) طبقات المفسرين، تأليف: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت (٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الأولى، ١٣٩٦هـ، ٩٧٦م.

١٤٣) العرف والعادة في رأي الفقهاء، تأليف: أحمد فهمي أبوسنة، ط: الثانية، ١٤١٣هـ، ٩٩٢م.

١٤٤) العقد الفريد، تأليف: أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، ت (٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٦هـ، ٩٩٦م.

١٤٥) علل الترمذي الكبير، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت ٢٧٩هـ، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب محمود بن علي بن أبي طالب القافض، ت (٥٨٥هـ)، تحقيق: صبحي جاسم السامرائي، ومجموعة، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ، ٩٨٩م.

١٤٦) العلل المتناهية في الأحاديث الواردة، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت ٥٩٧هـ، إرشاد الحق لأثره، قلم له: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، ٩٨٣م.

١٤٧) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، ت (٨٥٥هـ)، دار الفكر، دار إحياء التراث العربي.

١٤٨) العين، تأليف: الخليل بن أحمد الفرلاني، ت (١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مطابع الرسالة، الكويت، ١٤٠٠هـ، ٩٨٠م.

١٤٩) غريب الحديث، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ.

١٥٠) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تأليف: ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، ت (٨٢٦هـ)، تحقيق: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١٥١) فتاوى الإمام النووي، المسمى بـ (المنثورات وعيون المسائل المهمات)، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي، ت (٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطام، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ، ٩٩٣م.

١٥٢) الفتاوى الكبرى الفقهية، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ت (٩٧٤هـ)، دار صادر، بيروت.

- ١٥٣ فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، قرأ أصله تصحيحاً وتحققاً: الشيخ عبد العزيز بن باز، ورقم مكتبته وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- ١٥٤ الفروق اللغوية، تأليف: أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري الاغوي، (عائش سنة ٣٩٥هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٥٥ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تأليف: أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: إحسان عيسى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ٩٧٨هـ.
- ١٥٦ الفهرست، تأليف: أبي الفرج محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب النديم، (ت ٤٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط: ٣٩٨هـ، ٩٧٨هـ.
- ١٥٧ فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف: الإمام الحافظ زين الدين محمد بداء لرؤوف المناوي، (ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: الأولى، ٣٥٦هـ.
- ١٥٨ الاقاموس المحيط، تأليف: العلامة الاغوي مجداً لدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتبتي التراث بمؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، ٤٠٧هـ، ٩٨٧هـ.
- ١٥٩ القرآن والتوراة والإنجيل والعلم، دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة، تأليف: د. مورييس بوكاي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط: الثانية، ٢٠٠٤م.
- ١٦٠ قواطع الأدلة في أصول الفقه، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي، (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: د. علي بن عبد الله بن عثمان الحكيم، مكتبة التوبة، ط: الأولى، ٤١٩هـ.
- ١٦١ قواعد الأحكام في مصالح الأناس، تأليف: الإمام أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، دار الجيل، بيروت، ط: الثانية، ٤٠٠هـ.
- ١٦٢ الكاشف عن الماحصول في علم الأصول، تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمود بن عبد العجالي الصفهاني، (ت ٦٥٣هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد مدد بالموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ٤١٩هـ، ٩٩٨هـ.

١٦٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد النهدي
الدمشقي، ت (٧٤٨ هـ)، تحقيق: محمد مدعو، دار القبلية للثقافة الإسلامية، جدة، ط:
الأولى، ١٤١٣ هـ، ٩٩٢ م.

١٦٤) الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني،
ت (٣٦٥ هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، ويحي مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٩ هـ،
٩٨٨ م.

١٦٥) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المعروف بـ (مصنف أبي شيبة)، تأليف: أبي بكر عبد
الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، ت (٢٣٥ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار التاج،
بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ.

١٦٦) كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تأليف: العلامة محمد بن علي التهانوي، ت
(١١٥٨ هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان للنشر، بيروت، ط: الأولى، ٩٩٦ م.

١٦٧) كشف القناع على متن الإقناع، تأليف: الشيخ منصور بن يونس بن إدريس الهوتي، ت
(١٠٥١ هـ)، تحقيق: الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ط: ١٤٠٢ هـ، ٩٨٢ م.

١٦٨) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تأليف: تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصري
الدمشقي الشافعي، ت (٨٢٩ هـ)، تحقيق: هاني الحاج، المكتبة التوفيقية، مصر.

١٦٩) الكفاية في علم الرواية، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف
بالخطيب البغدادي، ت (٤٦٣ هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

١٧٠) الكنى والأسماء، تأليف: أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، ت (٢٦١ هـ)،
تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، مطبوعات المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية
في المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٠٤ هـ، ٩٨٤ م.

١٧١) الآلية المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر
السيوطي، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:
الأولى، ١٤١٧ هـ، ٩٩٦ م.

١٧٢) لباب الآداب، تأليف: الأمير أسامة بن مرشد بن مقلد بن منذ الكناني، ت (٥٨٤ هـ)، تحقيق: أحمد
محمد شاكر، منشورات مكتبة السنة، القاهرة، ط: الأولى، ١٣٥٤ هـ.

١٧٣) لسان العرب، تأليف: أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري، المعروف بابن المنذور، ت (٧١١ هـ)، دار صادر، دار بيروت.

١٧٤) لسان الميزان، تأليف: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلم للطبعات، بيروت، وهي مصورة عن طبعة دار ثرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط: الثالثة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٧٥) الاقواء الشهري للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، وهي لقاءات مفردة كتابياً على هذا الرابط:

<http://audio.islamweb.net/audio/index.php?page=lecview&sid=112&read=1&lg=r.1>

١٧٦) المبدع. تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي، (٨٨٤ هـ)، المكتب الاسلامي دمشق، ط: الأول، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.

١٧٧) مجلة البحوث الإسلامية، الرثلسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

١٧٨) مج مع الأمثال، تأليف: أبي ال فضل أحمد بن محمد الهيداني الذ يسابوري، ت(٥١٨ هـ)، تحق يق: محمد مجب الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.

(١٧٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت (٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٣٨٧هـ، ٩٦٧م.

١٨٠) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية (٧٢٨هـ). جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي. (١٣٩٢هـ). و سلعده ابنه محمد مد. دار عالم الكتب السعودية. الرياض. ط: ١٤١٢هـ، ١٩٩١م

١٨١) المحرر لوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، (٥٤٢ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.

١٨٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، المعروف بابن القيم (٧٥١ هـ)، تحقيق: محمد مدحا مد الفقيه، ط: الثانية دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٣هـ، ٩٧٣م.

١٨٣) المدخل الفقهي العلم، تأليف: مصطفى بن أحمد الزرقا، دار الفكر، بيروت، ط: ١٣٨٧ هـ. ٩٦٨م.

١٨٤) المدخل، تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بـ (أ) بن الحاج، ت (٧٢٧هـ)، دار الفكر، ١٤٠١هـ، ٩٨١م.

١٨٥) المستدرک علی الصحیحین، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ت (٤٠٥هـ)، مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الدكن، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٨٦) المستقصى من علم الأصول، تأليف: أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، ت (٥٠٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وهي مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببلاط سنة ١٣٢٤هـ، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ، ٩٩٣م.

١٨٧) مسند أبي يعلى، تأليف: أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، ت (٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ، ٩٨٤م.

١٨٨) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

١٨٩) المسودة في أصول الفقه لأبي تيمية، جمعها: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، الحراني، الدمشقي، ت (٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد حمدي الدين، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٩٠) مشاهير علماء الأمصار، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، ت (٣٥٤هـ)، تحقيق: م. فلايشنهم، دار الكتب العلمية، بيروت، وهي مصورة عن مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٩هـ، ٩٥٩م.

١٩١) مصادير الشريعة في مالا نص فيه، تأليف: الأستاذ عبد الوهاب خلاف، ت ١٣٧٥هـ، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ط: ٩٥٤م.

١٩٢) إصالح المرسلة، وهي محاضرة أملاها الشيخ محمد الأمين بن محمد المخ塔尔 الجكني الشنقيطي، ت (١٣٩٣هـ)، ضمن محاضرات الموصوفين في الثقافة الإسلامية بالمدينة المنورة لعلم ١٣٩٠هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

١٩٣) المصباح المذير في غريب الشرح الكبير، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، ت (٧٧٠هـ)، اعتنى به: د. خضر الجواد، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤٠٧هـ، ٩٨٧م.

١٩٤) مطالب أولي الذهي في شرح غايه المتهى، تأليف: الشيخ مصطفى بن سعد السيوطي الرحباني، ت (١٢٤٣هـ)، المكتبة الإسلامية، ط: الأولى، ١٣٨٠هـ، ٩٦١م.

١٩٥) معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، تأليف: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط: الأولى، ٤١٦هـ، ٩٩٦م.

١٩٦) المعتمد في أصول الفقه، تأليف: أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، ت (٤٣٦هـ)، تحقق: الشيخ خليل الميس، مكتبة الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ٤٠٣هـ، ٩٨٣م.

١٩٧) المعجم الأوسط، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، ت (٣٦٠هـ)، تحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ط: ١٥هـ، ٩٩٥م.

١٩٨) المعجم الفلسفي لصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وإشراف: د. توفيق الطويل، وأ. سعيد زايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط: ٤٠٣هـ، ٩٨٣م.

١٩٩) المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفردسية والانجليزية واللاتينية، تأليف: جميل صليبا، ت (٩٧٦م)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط: ٩٨٢م.

٢٠٠) المعجم الكبير، لحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت (٣٦٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، مطبوعات وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، ط: الأولى، ٤٠٠هـ، ٩٨٠م.

٢٠١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بمصر، مكتبة النشر والولاية، القاهرة، ط: الرابعة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٢٠٢) المعونة على منهج عالم المدينة، تأليف: القاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، ت (٤٢٢هـ)، تحقق: حميش عبد الحق، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الرياض، ط: الأولى، ٤١٥هـ.

٢٠٣) معيار العلم في المنطق، تأليف: أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، ت (٥٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ٤١٠هـ.

٢٠٤) المغني، تأليف: موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، ت (٦٢٠هـ)، تحقق: د. عبد الله بن عبدالمحسن التركي، ود. عبد الفتاح محمد الحلواني، دار عالم الكتب، الرياض، ط: الثالثة، ٤١٧هـ، ٩٩٧م.

٢٠٥) الم فردات في غريب القرآن. تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد مد، المعروف بالراغب الأصفهاني، ت (٥٠٢هـ). تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

٢٠٦) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. تأليف: الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، ت (٦٥٦ هـ). تحقيق: محيي الدين يوسف مستويوسف، دار الفكر، بيروت. محمد السيد، محمد مود، إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م.

٢٠٧) المقاصد الحسنة في بيان كنز من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. تأليف: شمس الدين أبي الخیر محمد بن عبد الله الرحمن بن محمد السخاوي، ت (٩٠٢ هـ). تحقيق: محمد مدعنهان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

٢٠٨) مقياس اللغة. تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت (٣٩٥ هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط: الثانية، ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩ م.

٢٠٩) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، (المطبوع مع التقييد والإيضاح، تأليف: تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، ت (٦٤٣ هـ).

٢١٠) مقدمة ابن خلدون. وهي مقدمة كتابه في التاريخ المسمى بالعبروديان المبتدأ والخير. تأليف: أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي المشهور بابن خلدون، ت (٨٠٨ هـ). تحقيق: الأستاذ حجر عاصي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٨ م.

٢١١) مقدمة الفوائد المجموعة للشوكاني، للشيخ عبد الرحمن المعلمي، ط: المكتب الإسلامي.

٢١٢) المنار المنيف في الصحيح والضعيف. تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، المعروف بابن القيم، ت (٧٥١ هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

٢١٣) المذوق الحديث وفلسفة العلوم والمنهج. تأليف: د. محمد عز يزنظمي سالم، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، ط: ١٩٨٣ م.

٢١٤) المذوق الحديث ومنهج البحث. تأليف: د. محمد مودقا سم، مكتبة الانتاج لوالا مصرية، ط: الثانية، ١٣٧٢ هـ.

٢١٥) منهاج الأصول. (المطبوع مع شرح الأصفهاني)، (المطبوع مع الإبهاج)، (المطبوع مع نهاية السؤل). تأليف: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، ت (٦٨٥ هـ).

٢١٦) الموافقات في أصول الشريعة، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي، ت ٧٩٠ هـ، علق عليه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الله دراز، ووضع تراجمه: الأستاذ محمد عبد الله دراز، ورفهرس موضوعاته: عبد السلام الشافعي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢١٧) الموسوعة الفقهية الكويتية، مجموعة باحثين، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.

٢١٨) الموضوعات، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، ت (٥٩٧ هـ)، تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٢١٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد النحوي الدمشقي، ت (٧٤٨ هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٢٢٠) نزاهة النظر، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن جرير هسقلاني، ت (٨٥٢ هـ)، دار الجوزي، الدمام، ط: السلسلة، ١٤٢٢هـ.

٢٢١) نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف (ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين)، تأليف: محمد أمين أفندي الشهير بابن عابدين، ت ١٢٥٢هـ.

٢٢٢) نظم المتناثر من الحديث المتواتر، تأليف: أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، ت (١٣٤٥ هـ)، تحقيق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر.

٢٢٣) نفائس الأصول في شرح المحصول، تأليف: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المشهور بـ (القرا في)، ت (٦٨٤ هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٢٢٤) الذكوة على كتاب ابن الصلاح، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن جرير هسقلاني، ت (٨٥٢ هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، ط: الرابعة، ١٤١٧هـ.

٢٢٥) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، تأليف: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن السنوي، ت (٧٧٢ هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

٢٢٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: مجدا لدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، والمعرف بابن الأثير، ت (٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر محمد الزاوي ومحمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

- (٢٢٧) النور السافر عن أخبار القرن العاشر، تأليف: عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدير وسي، ت (١٠٣٧هـ)، صححه وضبطه: الأستاذ محمد رشيد أفندي لصفار، المكتبة العربية، بغداد، وهي مصورة عن طبعة الفرات ببغداد، ١٣٥٣هـ، ٩٣٤م.
- (٢٢٨) ذيل الابتهاج بتطريز اللياح (المطبوع بهامش اللياح المنهب)، تأليف: أحمد بن أحمد بن أحمد المعروف بابا التبتكي، ت (١٠٣٢هـ).
- (٢٢٩) الهداية شرح بداية المبتدي (المطبوع مع فتح القدير)، تأليف: برهان الدين أبي الحسن علي بن عبد الجليل المرغيناني، ت (٩٩٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٣٠) هدية العارفين بأسماء الكتب وآثار المصنفين، تأليف: إسماعيل باشا بن محمد أمين بغدادي، ت (١٢٢٩هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، وهي مصورة عن طبعة وكالة المعارف، استانبول، ٩٥٥م.
- (٢٣١) الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أبي بكاء لصفدي، ت (٧٦٤هـ)، بعناية: جماعة من العرب والمستشرقين، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، ط: ٩٦٢م، ٩٨٣م.
- (٢٣٢) الوصايا، تأليف: أبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي، ت (٢٤٣هـ)، تحقيق وتعليق وتقديم: عبد القادر أحمد عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

* * *